

دور المراجع الداخلي في الحد من مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني في المصارف اليمنية

دراسة تطبيقه على بنك التضامن الإسلامي الدولي - صنعاء
(بحث مقدم كجزء من متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في قسم المحاسبة)

إعداد الطلاب/

- خليل عبد الباسط ردمان القباطي
- عمر محمد احمد عيس
- هلال علي احمد يحيى الوصابي
- علي حميل احمد صالح العذوبي
- أصالة هلال حسن بليل

إشراف/

د. محسن علي مثنى



.....
قال تعالى
.....

وَقُلْ اَعْمَلُوا
فَسِيرَی اللّٰهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ
وَالْمُؤْمِنُونَ

[التوبة: آية (105)]

.....
صدق الله العظيم
.....

الإهداء

إلى من كانوا سبباً في وجودنا في هذه الحياة
من أشعلوا أجمل سنوات العمر شموعاً
أضاءت لنا دروب الحياة الحالكة

آبائنا وأمهاتنا الغالين

وإلى وطننا الغالي... ممثلاً بكل

عامل تربوي

يعمل بإخلاص وإتقان؛
لبناء جيل ذو الثقافة العالية..

نهدي جهدنا المتواضع هذا...

شكر وعرفان

الحمد لله

والفضل والمنه لله تعالى الذي أعاننا على إنجاز هذا البحث،
وعرفاناً منا بالجميل يجب علينا أن نسجل عميق امتناننا وشكرنا

لأستاذنا الفاضل المشرف/

د. محسن مثني

الذي منحنا الكثير من جهده ووقته ورعايته للبحث ومتابعته المستمرة
فله منا جزيل الشكر والعرفان.

كما يطيب لنا أن نقدم امتناننا العميق

لمن مد يد العون لإنجاز هذا العمل..

ونسأل الله العلي القدير

أن نكون قد وفقنا في دراسة هذا الموضوع

وتغطية جميع محاوره بالشكل المطلوب وقد حاولنا الاجتهاد قدر المستطاع

فإن كنا وفقنا إلى الصواب، فهذا فضل من الله

وإن كان الصواب قد جانبنا

بتقييمها وتعديل المعوج منها،

فهرس المحتويات

م	المحتوى	رقم الصفحة
1	الآية القرآنية	ب
2	الإهداء	ج
3	شكر وعرفان	د
4	فهرس المحتويات	هـ
5	قائمة الجداول	ي
6	فهرس الأشكال التوضيحية	ك
7	ملخص البحث	ل
10	الفصل الأول الإطار العام للبحث	1
11	المبحث الأول: خطة البحث وإجراءاتها	1
12	المقدمة:	1
13	مشكلة البحث:	3
14	أهداف البحث:	4
15	أهمية البحث:	4
16	فرضيات البحث:	5
17	منهج البحث:	6
18	أداة البحث:	6
19	مجتمع البحث:	6

7	عينة البحث:	20
7	حدود البحث:	21
7	متغيرات البحث:	22
8	نموذج البحث:	23
8	مصطلحات البحث:	24
11	المبحث الثاني: الدراسات السابقة	25
11	1. دراسة. حمزة محمد محمود (2019م)	26
12	2. دراسة. رحيله عبده حارن (2016م)	27
13	3. دراسة "معاذ بو عروج (2016)	28
13	4. دراسة "محمد مريج حسان (2016م)	29
14	ما يميز الدراسات الحالية عن الدراسات السابقة:	30
16	الفصل الثاني: الإطار النظري للبحث	31
16	المبحث الأول: المراجعة الداخلية والمراجع الداخلي	32
16	أولاً: مفهوم المراجعة الداخلية:	33
17	ثانياً: أهداف المراجعة الداخلية:	34
19	ثالثاً: أهمية المراجعة الداخلية:	35
20	رابعاً: مهام واختصاصات المراجعة الداخلية:	36
21	المراجع الداخلي	37
23	المبحث الثاني: المخاطر المصرفية (المفهوم، والأسباب، والعوامل)	38

24	أولاً: مفهوم الخطر:	39
25	ثانياً: أسباب زيادة المخاطر المصرفية:	40
26	ثالثاً: العوامل المؤثرة في مخاطر العمل المصرفي	41
28	ثالثاً: مصادر الخطر في المصارف التجارية:	42
29	المبحث الثالث: أنواع المخاطر المصرفية وإدارتها وطرق قياسها	43
30	أولاً: مخاطر رأس المال:	44
32	ثانياً: مخاطر سعر الفائدة	45
34	ثالثاً: مخاطر السيولة:	46
37	رابعاً: مخاطر الائتمان:	47
41	الفصل الثالث: القطاع المصرفي اليمني	48
42	المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية ووظائفها ومصادر تمويلها	49
42	أولاً: تعريف البنوك التجارية:	50
42	ثانياً: خصائص البنوك التجارية: (سهام، 2014، ص8)	51
43	ثالثاً: الخدمات والوظائف التي تقدمها البنوك التجارية:	52
44	رابعاً: أهداف البنوك التجارية:	53
46	المبحث الثاني: مصادر أموال البنوك التجارية	54
46	أولاً: المصادر الداخلية:	55
48	المبحث الثالث: نشأة القطاع المصرفي اليمني وتطوره	56
48	أولاً: نشأة القطاع المصرفي اليمني	57

50	ثانياً: الصعوبات التي تواجه القطاع المصرفي اليمني:	58
49	المبحث الرابع: النشأة والفكرة	59
49	نبذة عن البنك	60
50	النشأة والتأسيس	61
53	تاريخ البنك	62
53	بنك التضامن الإسلامي الدولي في الوقت الحاضر	63
57	موقع البنك	64
60	الفصل الرابع: منهج وإجراءات البحث	65
60	أولاً: منهج البحث	66
61	ثانياً: مجتمع البحث	67
61	ثالثاً: عينة البحث	68
62	رابعاً: خصائص عينة البحث وفقاً للبيانات الديموغرافية	69
62	متغيرات الديموغرافية:	70
66	خامساً: أداة البحث:	71
67	بدائل الإجابة في الاستبيان:	72
68	صدق وثبات الأداة	73
72	مقياس الاستبانة:	74
73	المعالجات الإحصائية:	75
76	الفصل الخامس: نتائج البحث وتفسيرها	76

76	الإجابة على فرضيات البحث	77
86	خلاصه تفسير نتائج البحث (الفصل الرابع)	78
88	نتائج البحث:	79
92	التوصيات	80
88	ملحق - الاستبانة	81

قائمة الجداول

م	اسم الجدول	رقم الصفحة
1	جدول (1) - متغير العمر لعينة البحث	62
2	جدول (2) - متغير الدرجة العلمية لعينة الدراسة	63
3	جدول (3) - متغير مدة الخدمة في العمل الحالي لعينة الدراسة	64
4	جدول (4) - التوزيع التكراري والنسبي لعينة البحث حسب متغير التخصص	65
5	جدول (5) - بدائل الإجابة ودرجتها وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي	67
6	جدول (6) - معامل الارتباط ما بين أسئلة المحور مع المحور نفسه (الاتساق الداخلي للفقرات)	68
7	جدول (7) - معامل الارتباط بين محاور الأداة والدرجة الكلية	71
8	جدول (8) - معامل الثبات لمحور الاستبانة	72
9	جدول (9) - معايير لتطبيق الاستبانة	73
10	جدول (10) - المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لفقرات محور "التزام المراجع الداخلي بمعايير المراجعة يعزز قدرته على الحد من المخاطر الإلكترونية المصرفية"	76
11	جدول (11) - المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال ((Sig.) لفقرات محور "توفر الكفاءة العلمية والعملية لدى المراجع الداخلي حيث يعزز من قدرته على الحد من مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني"	78
12	جدول (12) - المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لفقرات محور "توفر القدرة لدى المراجع الداخلي على اكتشاف مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني ليعزز من قدرته على الحد من المخاطر المصرفية"	80
13	جدول (13) - المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لفقرات محور "هناك دور للرقابة الداخلية في مساعدة المراجع الداخلي على الحد من مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني"	82

فهرس الأشكال التوضيحية

م	اسم الشكل التوضيحي	رقم الصفحة
1	شكل توضيحي (1) - يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة البحث حسب العمر	63
2	شكل توضيحي (2) - يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة البحث حسب المؤهل	64
3	شكل توضيحي (3) - مدة الخدمة	65
4	شكل توضيحي (4) - يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة البحث حسب التخصص	66

ملخص البحث

هدف البحث الحالي للتعرف على دور المراجع الداخلي في الحد من مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني في المصارف اليمنية ومن أجل تحقيق أهداف البحث قام الباحثون بإجراء دراسة ميدانية على بنك التضامن الإسلامي الدولي بالمركز الرئيسي بأمانة العاصمة صنعاء، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: وجود دور للمراجع الداخلي في الحد من مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني في المصارف اليمنية، تتخذ إدارة البنك الضمانات والشروط عند منح القروض لتخفيض تكاليف مخاطر الائتمان، تستخدم إدارة البنك التأمين على القروض لتخفيف المخاطر، توزع القروض لعدة قطاعات من أجل تخفيف المخاطر، تستخدم إدارة البنك في استراتيجيتها الهندسة المالية لابتكار حلول لمخاطر الائتمان، تعدد مصادر السيولة يقلل من مخاطرها في البنك. بقاء السيولة الفائضة في البنك تؤثر على الصيرفة الإلكترونية، تحدد إدارة البنك نسبة السيولة المطلوبة من أجل تقليل مخاطر السيولة، تستخدم إدارة البنك مؤشرات مالية لتقييم السيولة، تتخذ إدارة البنك الإجراءات الاحتياطية في حالة عدم قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم، تقوم إدارة البنك بإدارة رأس المال بشكل يقلل من مخاطر الصيرفة الإلكترونية، وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها: يجب على قيادة البنوك أن تأخذ الضمانات والشروط عند منح القروض. يجب على قيادة البنوك التأمين على القروض لتخفيف المخاطر، يجب أن تستخدم إدارة البنك في استراتيجيتها الهندسة المالية لابتكار حلول لمخاطر الائتمان، يجب على قيادة البنوك تحديد نسبة السيولة المطلوبة من أجل تقليل مخاطر السيولة، يجب أن تستخدم إدارة البنك مؤشرات مالية لتقييم السيولة، كما أوصت الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث مستقبلاً.

وكذلك اقترحت الدراسة الاستفادة من نتائج هذه الدراسة والدراسات السابقة المشابهة في نفس

المجال.

الفصل الأول

الإطار العام للبحث

- المبحث الأول: خطة البحث وإجراءاتها.
- المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

الفصل الأول الإطار العام للبحث

المبحث الأول: خطة البحث وإجراءاتها المقدمة:

لقد حرصت المصارف على تطوير أداء عملها والاستفادة من التطور الإلكتروني والتكنولوجي وانتشار شبكة الإنترنت. لذلك تم إنشاء ما يسمى بالمصارف الإلكترونية أو العمل المصرفي الإلكتروني.

وبالرغم من أهميتها ودورها في تسهيل الحصول على الخدمات المصرفية بسهولة ويسر إلا أن هناك الكثير من المخاطر التي تمتد العمل المصرفي الإلكتروني لذلك فقد ظهرت العديد من الدراسات والأبحاث التي تتناول المخاطر المصرفية الإلكترونية وطرق معالجتها والتخفيف من حدوثها حيث أخذت الدراسات التي اهتمت بالمخاطر التي تواجه المصارف الإلكترونية عدة محاور، يرى البعض أن المخاطر تكمن في أن المصارف قد تتعرض لجرائم حيث بين هذا الفريق أن الذين يمارسون الصيرفة عن طريق الإنترنت عرضة لعدد لا يحصى من المخاطر. وقد أدى هذا إلى ظهور عدة جرائم تعترض طريق الصناعة المصرفية والعملاء على حد سواء، وأكثر هذه المخاطر شيوعاً هي: الوصول غير المصرح إلى النظام المصرفي من المواقع أو البريد الإلكتروني، وسرقة الهوية الإلكترونية، وتزوير بطاقات الائتمان. وقد دفعت هذه المخاطر إلى تطوير عدة تدابير لحماية وسلامة المعاملات المصرفية ولكي تتحقق الحماية المطلوبة فإنه يجب على كل من المصارف والعملاء اتباع هذه التعليمات بدقة للمحافظة على مستويات عالية من الأمان.

كما أن هناك مخاطر أخرى تعد بمثابة جرائم تهدد وجود المصارف الإلكترونية وتضعف السيطرة عليها ومنها: التعرض للقرصنة، ومهاجمة الفيروسات، وعدم معرفة مع من يتم الاتصالات عند تسجيل الدخول إلى الموقع على شبكة الإنترنت لأن بعض مستخدمي الكمبيوتر الشخصي على دراية وخبرة بالفيروسات وطريقة عملها، وهذه الفيروسات تأتي من عدة مصادر من أهمها البريد الإلكتروني عند تحميل الملفات والبرامج غير المرخصة فتقوم الفيروسات بإضعاف جهاز الحاسب ومن ثم تسمح لقرصنة الشبكة بالوصول إلى المعلومات الشخصية المخزنة على القرص الصلب، لذلك تعد مهمة المراجع الداخلي من أهم الوظائف التي تركز عليها المنظمات، لما له من أثر في تصميم وتطوير نظام الرقابة الداخلية وقياس وتقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة، وكذلك المساهمة في تقييم وإدارة المخاطر، ولقد ازدادت الحاجة إلى وظيفة التدقيق الداخلي مع ازدياد الفضائح المالية التي هزت عدد من كبريات الشركات في العالم مثل Enron في الولايات المتحدة الأمريكية، وتتزايد أهمية المراجع الداخلي في المصارف لما له من أثر كبير على سير العمل داخله وصولاً إلى تحقيق أهدافه المتمثلة في تعظيم ربحية المساهمين وضمان استمرارية العمل فيه والحفاظ على القيمة السوقية للسهم ومن ثم الحفاظ على ودائع العملاء. (باسم حسين إدارة المخاطر المصرفية).

كذلك تزايدت أهمية المراجعة الداخلية وأصبحت من الميادين الواسعة التي تطورت بشكل متواصل وملحوظ، ولأن عملية المراجعة تبدأ عند انتهاء عملية المحاسبة فهي تعتبر وسيلة كفيلة ومؤهلة للحكم على مدى تعبير مخرجات النظام المحاسبي عن الواقع الفعلي المعاش داخل المؤسسة، إذ تعتبر الوكيل والضامن في نفس الوقت للوقوف على مدى الالتزام بالمعايير المحاسبية من حيث الشكل من جهة، ومن حيث الجوهر من جهة أخرى.

وقد أصبح دور المراجع الداخلي أكثر أهمية بالنسبة للمصارف في ظل انتشار وتطبيق الخدمات المصرفية الإلكترونية، حيث يساهم المراجع الداخلي ويقوم بدور كبير في كشف عمليات الغش والتزوير الإلكتروني ويساهم في حماية المصارف الإلكترونية والمحافظة على أموالها وأموال المستثمرين والمودعين لديها. (معاذ بو عرجا دور المراجع في الحد من مخاطر العمل الإلكتروني).

مشكلة البحث:

ظهرت في الوقت المعاصر الكثير من المخاطر التي تواجه المصارف وخاصة المصارف الإلكترونية حيث زادت عملية النصب والغش والتزوير لذلك فكان لا بد من التعرف على المشكلة ومعرفة الطرق الكفيلة بحلها ومن الحلول والمعالجات التي تساهم في الحد من عمليات الغش والتدليس الإلكتروني وجود مراجعة داخلية ومراجعين داخليين مؤهلين يقوموا بعمليات المراجعة لكافة العمليات المصرفية الإلكترونية.

وانطلاقاً مما سبق يمكن صياغة المشكلة في التساؤلات التالية

السؤال الرئيسي للبحث: ما دور المراجع الداخلي في الحد من مخاطر العمل المصرفي

الإلكتروني في المصارف اليمنية؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي للبحث الأسئلة الفرعية التالية:

• هل التزام المراجع الداخلي بمعايير المراجعة يعزز قدرته على الحد من المخاطر

الإلكترونية المصرفية؟

• هل توفر الكفاءة العلمية والعملية لدى المراجع الداخلي يعزز قدرته على الحد من

مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني؟

- هل تتوفر القدرة لدى المراجع الداخلي على اكتشاف مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني لكي تعزز قدرته على الحد من المخاطر المصرفية؟
- هل تساعد الرقابة الداخلية المراجع الداخلي على الحد من مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني؟

أهداف البحث:

يسعى البحث لتحقيق الأهداف التالية:

- الهدف الرئيسي: معرفة دور المراجع الداخلي في الحد من مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني في المصارف اليمنية.
- ويتفرع من الهدف الرئيس الأهداف الفرعية التالية:
- التعرف على المخاطر التي تواجه العمل المصرفي الإلكتروني ومعرفة طرق مواجهتها.
- معرفة أهمية الدور الذي يقوم به المراجع الداخلي في المصارف الإلكترونية والتعرف على الأساليب التي يستخدمها في المراجعة من اجل الحفاظ على أموال البنوك.
- التعرف على أن هناك دور للرقابة الداخلية في مساعدة المراجع الداخلي على الحد من مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في النقاط التالية:

الأهمية العملية للبحث:

- أن التعرف على المخاطر المصرفية الإلكترونية وطرق الوقاية منها يساهم في الحفاظ على أموال المصارف وأموال الموردين فيها وبالتالي يساهم في الحفاظ على الاقتصاد الوطني من الانهيار.
- أن التعرف على دور المراجع الداخلي في العمل المصرفي الإلكتروني والعمل على تأهيل وتدريب المراجعين الداخليين في مجال المراجعة وخاصة التدقيق الإلكتروني يمكن البنوك والمصارف الإلكترونية من تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية ويكسب المزيد من العملاء إليها.
- أن التوعية بأهمية ودور المراجع الداخلي في العمل المصرفي الإلكتروني من خلال إجراء أبحاث ودراسات علمية وأكاديمية والرفع بها إلى قيادة تلك البنوك يمكنها من اتخاذ القرارات المناسبة والتي تساهم في المحافظة على أموال البنوك وقدرته على المنافسة والتطوير.

الأهمية العلمية للبحث وتتمثل في النقاط التالية:

- يساهم البحث في الإضافة إلى التراكم العلمي والمعرفي الموجود في هذا المجال.
- يساهم البحث في إثراء المكتبات اليمنية بكل ما هو جديد في مجال المراجع والمصارف الإلكترونية والمخاطر التي تواجهها وطرق معالجتها.
- يفتح البحث المجال واسعاً أمام الباحثين والدارسين والمهتمين لإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث مستقبلاً مستعينين بنتائج هذه الدراسة والدراسات السابقة ذو العلاقة.

فرضيات البحث:

يسعى البحث للتأكد من صحة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

هناك دور للمراجع الداخلي في الحد من مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني في المصارف اليمنية.

ويتفرع من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- التزام المراجع الداخلي بمعايير المراجعة يعزز قدرته على الحد من المخاطر الإلكترونية المصرفية.
- توفر الكفاءة العلمية والعملية لدى المراجع الداخلي حيث يعزز من قدرته على الحد من مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني.
- توفر القدرة لدى المراجع الداخلي على اكتشاف مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني ليعزز من قدرته على الحد من المخاطر المصرفية..
- هناك دور للرقابة الداخلية في مساعدة المراجع الداخلي على الحد من مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني.

منهج البحث:

استخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي

أداة البحث:

قام الباحثون بتصميم استمارة الاستبانة كأداة للدراسة الميدانية

مجتمع البحث:

تمثل مجتمع البحث من كافة العاملين في بنك التضامن الدولي الإسلامي - المركز الرئيسي - أمانة العاصمة صنعاء.

عينة البحث:

تم اختيار عينة عشوائية في العاملين في بنك التضامن الدولي الإسلامي - المركز الرئيسي - أمانة العاصمة صنعاء.

حدود البحث:

يقتصر البحث على الحدود التالية:

الحدود الموضوعية:

اقتصر موضوع البحث على موضوع تم تحديده بـ دور المراجع الداخلي في الحد من مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني في المصارف اليمنية دراسة تطبيقية على بنك التضامن الدولي

الحدود البشرية:

تمثل مجتمع البحث في كافة العاملين في بنك التضامن الدولي

الحدود الزمانية:

تم إجراء البحث في العام الجامعي 2020-2021م.

الحدود المكانية:

تم إجراء البحث في بنك التضامن الإسلامي الدولي المركز الرئيسي - أمانة العاصمة صنعاء.

متغيرات البحث:

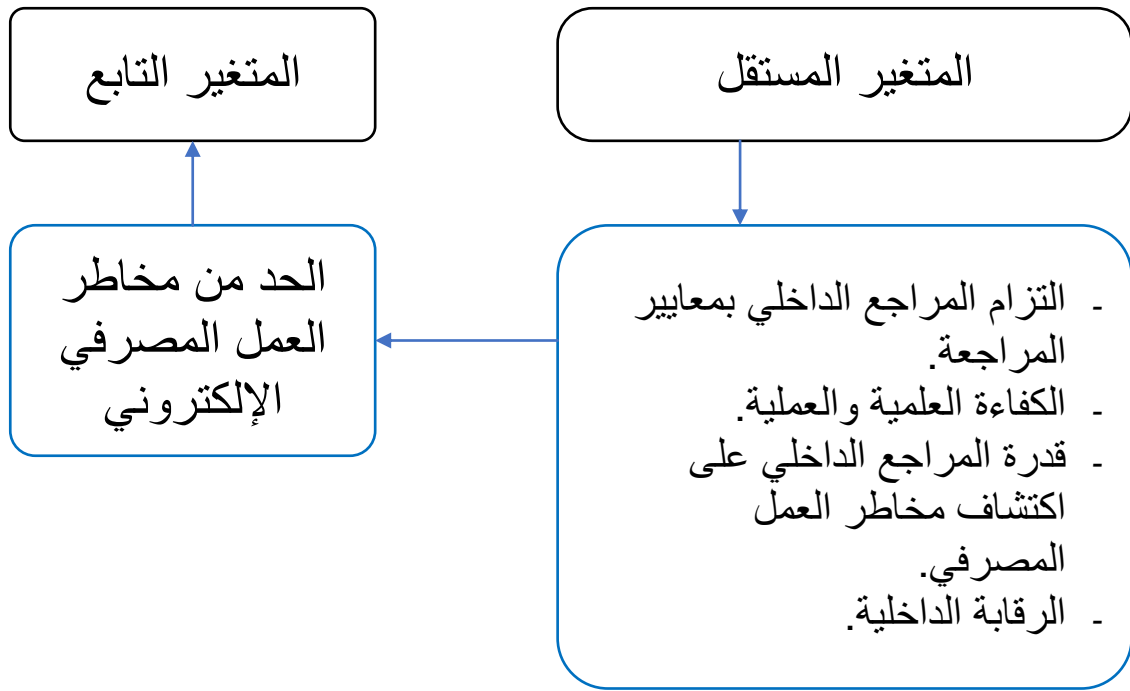
المتغير المستقل:

المراجع الداخلي.

المتغير التابع:

الحد من مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني

نموذج البحث:



مصطلحات البحث:

المراجع الداخلي:

هو من يقوم ب نشاط تقييمي مستقل يوجد في منظمة الأعمال لمراقبة العمليات المحاسبية والمالية، والعمليات الأخرى، من أجل تقديم خدمات وقائية وعلاجية للإدارة، وهو مراقب هدفه فحص وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى وعليه فالمراجع الداخلي يتعامل في الأصل مع الأمور المالية والمحاسبية، للتأكد من صحتها، ولا يتعامل بشكل رئيسي مع الأمور التشغيلية إلا عندما تطلب الإدارة العليا منه ذلك، وهدفه هو خدمة الإدارة العليا فقط

المصارف الإلكترونية:

إن المصارف الإلكترونية يمكن تعريفها على إنها ذلك النظام الذي يستخدم الآليات الإلكترونية، أو التقنيات على الخطوط المباشرة في القطاع المصرفي من أجل تقديم وتوفير

الخدمات المصرفية للزبائن. وهناك العديد من التعريفات للمصارف الإلكترونية وذلك وفقاً للمهمة التي يتم من أجلها استخدام المصارف الإلكترونية.

وقد عرفته المصارف الإلكترونية بأنها مصطلح يستخدم كمظلة للعمليات التي يمكن أن يقوم بها الزبون لأداء تحويلات إلكترونية، بدون أن يتجشم مشقة زيارة مؤسسة مشيدة من الطوب والأسمنت) والمصطلحات الآتية كلها تشير إلى شكل أو آخر من المصارف الإلكترونية:-

المعاملة المصرفية من خلال حاسوب شخصي، المعاملة المصرفية من خلال شبكة الإنترنت، المعاملة المصرفية الفعلية، المعاملة المصرفية من خلال خط مباشر، المعاملة المصرفية المنزلية، المعاملة المصرفية الإلكترونية عن بعد والمعاملة المصرفية من خلال الهاتف. والمعاملة المصرفية من خلال الحاسوب الشخصي ومن خلال شبكة الإنترنت، أو من خلال الخط المباشر هي الأكثر تداولاً في الاستخدام.

مخاطر العمل المصرفي:

هنالك العديد من التعاريف الخاصة بمصطلح المخاطر وفيما يلي أهمها:

تعرف المخاطر المصرفية: "بأنها احتمال حصول خسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو خسائر في رأس المال أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على تحقيق أهدافه وغاياته، حيث إن مثل هذه القيود تؤدي إلى إضعاف قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطه من جهة وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جه أخرى.

كما عرف معهد المدققين الداخليين الأمريكي المخاطر بأنها: "هي احتمال حدوث ظرف أو أحداث يمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف المنظمة، وتقاس المخاطر من خلال درجه تأثيرها على أهداف المنظمة، ودرجه احتمال حدوثها

كما عرفت لجنة بازل الثانية المخاطر بأنها: "هي التقلبات في القيمة السوقية للمؤسسة " كما عرفت المخاطر أيضا بأنها: "احتماليه تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، و/أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، مما ينتج عنه اثار سلبية، لها قدره على التأثير على تحقيق أهداف المصرف المرجوة، وتنفيذ استراتيجيته بنجاح "

بنك التضامن الإسلامي الدولي:

تأسس البنك وفقاً لقانون المصارف الإسلامية في الجمهورية اليمنية، عام 1996م، ويمارس أعماله المصرفية والاستثمارية المختلفة حسب الأعراف والقواعد المصرفية المتعارف عليها طبقاً للقوانين النافذة، وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

توجد العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث وأهمها:

1. دراسة. حمزة محمد محمود (2019م)

(تطوير دور المراجع الداخلي بالقطاع المصرفي في الحد من مخاطر نظم المعلومات

المحاسبية الإلكترونية: دراسة ميدانية)

وهدفَت الدراسة: إلى تحديد متطلبات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وتأثيرها على وظيفة المراجع الداخلي بما يساعد على توجيه أداء الوظيفة نحو تحقيق أهدافها التنافسية، وقياس مدى تأثير نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية على بيئة الأعمال في زيادة قدرة المراجع الداخلي في الحد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، ومحاولة وضع إطار فكري يعتمد على تحديد إجراءات برامج المراجعة الداخلية في ظل البيئة الاستراتيجية المتطورة وذلك بالتطبيق على المصارف الليبية، وتحديد مدى تأثير المراجع الداخلي في الحد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية. وتوصلت الدراسة: إلى إن عدم معرفة المراجع الداخلي ببرمجة وتحليل وتصميم نظم التشغيل الإلكتروني يزيد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، وإن التأهيل الكافي للمراجع الداخلي يؤدي إلى تقليل مخاطر عدم التأكد من صحة البيانات الإلكترونية، إن قلة خبرة المراجع الداخلي في الرقابة على نظام التشغيل الإلكتروني يزيد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، وإن مستوى تأهيل المراجعين الداخليين بالإدارة العامة للمراجعة الداخلية لأجهزة الدولة لا يتناسب مع بيئة التشغيل الإلكتروني للبيانات، وكلما كان المراجع الداخلي على علم ودراية بنظم التشغيل الإلكتروني للبيانات كلما قلت مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية. وأوصت الدراسة: إلى العمل على تفادي مخاطر عدم التأكد من صحة البيانات وذلك بتأهيل المراجع الداخلي، والاهتمام بمعرفة برامج المراجعة حتى يستطيع المراجع الداخلي مراجعة

نظم المعلومات المحوسبة، وضرورة رفع مستوى تأهيل المراجع الداخلي بالإدارة العامة للمراجعة الداخلية في مجال التشغيل الإلكتروني، والعمل على تقليل مخاطر مراجعة الإجراءات المحاسبية وذلك بعلم ومعرفة المراجع الداخلي بالتشغيل الإلكتروني.

2. دراسة. رحيله عبده حارن (2016م)

(دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر للحد من الاحتيال المالي للبنوك السودانية

دراسة ميدانية على البنك الزراعي السوداني)

تناولت الدراسة دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر للحد من الاحتيال المالي للبنوك السودانية، تمثلت مشكلة الدراسة في هل هنالك علاقة بين المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر وأساليب منع وتقليل الغش وكذلك وأساليب منع الاحتيال المالي، المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي والمنهج التاريخي، وهدفت الدراسة الى دراسة دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر وأساليب منع الغش، ودراسة دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر وأساليب منع الاحتيال المالي، واختبر البحث الفروض توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر وأساليب منع الغش وتقليل الغش، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر وأساليب منع وتقليل الاحتيال المالي، تمثل مجتمع الدراسة في البنك الزراعي- بولاية الخرطوم، وتم جمع البيانات عن طريقة الاستبانة، وتمثلت عينة الدراسة في عدد (60) من الموظفين واستردت من الاستبانة عدد (58) استبيان صالحة للتحليل الإحصائي. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة انه توجد فروق معنوية بين المراجعة الداخلية وأساليب منع وتقليل الاحتيال المالي، وأن للمراجعة الداخلية لها تأثير معنوي على أساليب منع وتقليل الاحتيال المالي، وكذلك توجد بالبنك رقابة فعالة على الموارد المالية، يهتم البنك بتطبيق القواعد والأحكام المعتمدة من قبل البنك المركزي، يتخذ البنك الإجراءات القانونية ضد أي شخص

يرتكب أية مخالفة. وأوصت الدراسة بالاهتمام بالأسس والمعايير المحاسبية التي يستوجب الالتزام بها، والتي تساهم في الحد من الاحتيال المالي، والعمل على وضع الخطط والإستراتيجيات التي تساعد البنك على الحد من الاحتيال المالي.

3. دراسة "معاذ بو عروج (2016)

(دور المراجعة الداخلية في الحد من مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني)

تهدف هذه الدراسة إلى: التعرف على مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني ومعرفة مختلف تقنياتها وأساليبها والدوافع المحضرة للإدارة على ممارستها. الوقوف على مدعى قدرة المراجعة الداخلية لمواجهة مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني التي تقع في بعض المصارف. إبراز دور كل من معايير المراجعة والمراجع الداخلي في مواجهة مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني. تعزيز البحوث السابقة وفتح آفاق جديدة لتناول جوانب أخرى من موضوع مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: وجود دور للمراجعة الداخلية في الحد من مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني، ودور دور لكل من معايير المراجعة والمراجع الداخلي في مواجهة مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني.

4. دراسة "محمد مريج حسان (2016م)

(دور التدقيق الداخلي في الحد من تأثير خطر العمل المصرفي الإلكتروني على القوائم

(المالية)

تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من: تسليط الضوء على مفهوم وأهداف مستخدمو البيانات المالية. تسليط الضوء على مسئولية المدقق الداخلي في اكتشاف وتشخيص مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها/ وجود دورة للتدقيق الداخلي في الحد من تأثير خط العمل المصرفي الإلكتروني وعلى القوائم المالية، يتحمل المدقق الداخلي مسئولية كبيرة، في اكتشاف وتشخيص مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني.

ما يميز الدراسات الحالية عن الدراسات السابقة:

الدراسة الآلية يمكن اعتبارها شبيهة بالدراسات السابقة التي أسهمت في إثراء هذه المجال إلا أن هذه الدراسة تقيس دور كل من المعايير والمراجع الداخلي في مواجهة مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني، كما تقيس أنه نوعية وجوده المراجعة الداخلية على اكتشافها للمخاطر المتعلقة بالعمل المصرفي الإلكتروني.

الفصل الثاني: الإطار النظري للبحث

- المبحث الأول: المراجع الداخلية والمراجع الداخلي
- المبحث الثاني: المخاطر المصرفية المفهوم والأسباب والعوامل
- المبحث الثالث: أنواع المخاطر المصرفية وإدارتها وطرق قياسها

الفصل الثاني: الإطار النظري للبحث

المبحث الأول: المراجعة الداخلية والمراجع الداخلي

أولاً: مفهوم المراجعة الداخلية:

بدأت المراجعة الداخلية تظهر كمصطلح أكاديمي مع بداية إنشاء معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية (IIA) حيث في عام 1978م بإصدار معايير الأداء المهني التي عرفت المراجعة الداخلية بأنها "وظيفة تقييم مستقلة يتم إنشائها داخل المنظمة لفحص وتقييم أنشطتها خدمة لها" ((IFAC:2001).

كما قام الاتحاد الدولي للمحاسبين ((IFAC في عام 2001م بتعريف المراجعة الداخلية بأنها "عملية تقييم بالمنشأة بغرض خدمتها ومدى ضمانه أداء وظائفها واختبار وتقييم ومراقبة ملائمة النظام المحاسبي ونظام الضبط الداخلي وفعاليتيه فيها (IFAC:2001). وفي العام نفسه 2001م قام المجمع العربي للمحاسبين القانونيين بتعريف المراجعة الداخلية بأنها "وظيفة داخلية تابعة لإدارة المنشأة تعبر عن نشاط داخلي مستقل للرقابة الإدارية بما فيه المحاسبة لتقييم مدى تماشي النظم مع ما تتطلبه الإدارة، أو العمل على حسن الاستخدام للموارد بما يحقق الكفاية الإنتاجية القصوى"، ويتضمن هذا التعريف أحد أهم أهداف المراجعة، وهو توفير رقابة فعالة بكلفة معقولة (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين: 2001).

وفي عام 2011م قام معهد المراجعين الداخليين (IIA) في أمريكا بإضفاء الصفة الاستشارية على دور المراجعة الداخلية حيث عرفها بأنها "نشاط مستقل وموضوعي ذو طبيعة استشارية مصمم لزيادة قيمة المنظمة، وتحسين عملياتها، وهو نشاط يساعد المنشأة في تحقيق أهدافها، من

خلال استخدام منهج موضوعي ومنظم، لتقييم فعالية عمليات المنظمة والمخاطر والرقابة فيها" (IIA.ORG:2011)).

ويبدو أن التعريف الأخير قد أخذ بالمفهوم الواسع للمراجعة الداخلية مقارنة بالتعريف الذي صدر عن معهد المراجعين الداخليين ((IIA في أمريكا عام 1978، بحيث لم يعد مفيد بالمعنى التقليدي القديم الذي كان مقتصر على اختبار وتقييم مدى سير العمل وفقاً للأنظمة الموضوعة للمنشأة، بل أصبح يتميز بطابع استشاري من أجل مساعدة المنشأة على تحقيق أهدافها وغاياتها، وإضافة قيمة إلى عملياتها.

وفي هذا السياق فإن دليل إجراءات المراجعة الداخلية بالجمهورية اليمنية قد عرف المراجعة الداخلية بأنها "الفحص الموضوعي المنتظم للعمليات المالية والإدارية والفنية التي تتم داخل الوحدة وفق الأصول المهنية كخدمة للإدارة العليا.

ومن خلال ما سبق يمكن للباحث تعريف المراجعة الداخلية بأنها عمل منظم مستقل يتسم بالموضوعية والنزاهة، وهو ذو طابع رقابي واستشاري يهدف إلى مساعدة الوحدة في تحقيق أهدافها وإضافة قيمة إلى عملياتها.

ثانياً: أهداف المراجعة الداخلية:

لقد شهدت أهداف المراجعة الداخلية تطوراً كبيراً وملحوظاً، ففي السابق كان الهدف منها هو اكتشاف الأخطاء والتلاعب في الدفاتر والسجلات والتقارير عنها، ثم تطورت هذه الأهداف، كما ورد في بيان مسؤوليات المراجعة الداخلية الذي أصدره معهد المراجعين الداخليين (IIA) إن الهدف الأساسي من المراجعة الداخلية هو معاونة جميع أعضاء الإدارة العليا على الإداء الفعلي لمسؤولياتهم عن طريق تزويدهم بتحليل وتقييم وتوصيات وتعليقات مرتبطة بالأنشطة التي تناولتها عملية المراجعة الداخلية (Rahahleh: 2010).

وبصفة عامة يتبين لنا أن المراجعة الداخلية لها هدفان أساسيان هما:

1. هدف الحماية:

يمثل هدف الحماية الهدف التقليدي للمراجعة الداخلية، فقد كان التركيز في الماضي على هذا الهدف، وبناء على ذلك كان دور المراجع الداخلي ينصب على التأكد من سلامة المعلومات المحاسبية، ومدى الاعتماد عليها لحماية أصول الوحدة، بالإضافة إلى التأكد من مدى الملائمة بين أساليب القياس والسياسات والخطط والإجراءات والقوانين واللوائح الموضوعة، مع الاستخدام الكفء لموارد الوحدة (نادر السواح: 141:2006).

2. هدف البناء:

يتحقق هدف البناء من خلال اقتراح المعالجات والتوصيات نتيجة لما قام به المراجع الداخلي من فحص وفي الجمهورية اليمنية حدد دليل إجراءات المراجعة الداخلية عدد من الأهداف التي تسعى المراجعة الداخلية إلى تحقيقها هي: (دليل الإجراءات: المراجعة الداخلية لوحدات الجهاز الإداري في القطاعين العام والمختلط. في الجمهورية اليمنية 2012:96).

1. ضمان تكامل المعلومات ومدى الاعتماد عليها.

2. ضمان الالتزام بالسياسات والخطط الإجراءات الموضوعية.

3. حماية الأصول.

4. الاستخدام الاقتصادي والفعال للموارد.

5. ضمان تحقيق الأهداف المرجوة للعمليات والبرامج.

6. تحسين أداء الوحدة ومساعدتها على تحقيق أهدافها والحد من المخاطر.

ثالثاً: أهمية المراجعة الداخلية:

ازدادت أهمية المراجعة الداخلية في المنشآت بصورة ملحوظة وذلك نتيجة لعدد من الأسباب أهمها زيادة حجم المشروعات، والتعقيد في أنظمتها الإدارية والإنتاجية، وما رافق ذلك من تعقيدات في أنظمتها المالية والمحاسبية، ولقد أدت كل هذه العوامل إلي بروز عدد من المشاكل التشغيلية مثل الحاجة إلى التأكد من تطابق العمليات التشغيلية مع الخطط الموضوعية، ومدى كفاية البرامج التشغيلية لتحقيق أهداف المنشأة، وهو الأمر الذي يتطلب التقييم المستمر والمساهمة المتواصلة في حلها من قبل ذوي الخبرة والإحاطة الشاملة بأنشطة الشركة وأدائها، وكل هذه الصفات لا تنطبق إلا على المراجعين الداخليين بحكم طبيعة العمل الذي يقومون به باستمرار داخل المنشأة، حيث يكرس المراجع الداخلي كل وقته وجهده لخدمة المنظمة التي يعمل لديها، حيث ومعرفته حول عملياتها ونظم رقابتها الداخلية أكبر بكثير من معرفة المدقق الخارجي وهذا يعطي مرونة للدور الذي يقوم به المدقق الداخلي في خدمة أهداف الوحدة (فضل علي عبد المغني: 2003:57).

وتظهر أهمية المراجعة الداخلية للإدارة العليا من خلال تقديم الخدمات التالية: (الصح: 1989:85).

1. خدمة وقائية، حيث يقدم المراجع الداخلي التأكيدات على وجود الحماية الكافية للأصول والمحافظة عليها.

2. خدمة تقييمية، حيث تعمل هذه المراجعة الداخلية على قياس وتقييم فعالية نظم الرقابة الداخلية وإجراءاتها ومدى الالتزام بالسياسات الإدارية.

3. خدمات استشارية، يمكن تقديم هذه الخدمة من خلال اقتراح التحسينات اللازمة على الأنظمة المطبقة داخل المشروع.

4. حماية السياسة الإدارية من الانحراف عند التطبيق الفعلي لتلك السياسات.

رابعاً: مهام واختصاصات المراجعة الداخلية:

في سبيل تحقيق أهداف المراجعة الداخلية السابقة ذكرها، تقوم إدارة المراجعة الداخلية بدور الحماية والرقابة ممثلة في مراجعة الالتزام، وحماية أصول الوحدة، بالإضافة إلى دور البناء والإصلاح عن طريق تقويم أساليب الرقابة وتقييم الأداء وتقديم التوصيات والمقترحات، وعليه فإن المهام والاختصاصات الرئيسية لإدارة المراجعة الداخلية طبقاً للمعايير المهنية للمراجعة الداخلية تتمثل فيما يلي: (القبطان: 2006:178).

1. التحقق من الالتزام بالمتطلبات البيئية والاجتماعية والمتوجبة على الوحدة محل المراجعة.
2. التحقق من فعالية الرقابة الداخلية بصورة شاملة.
3. التأكد من مدي الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها.
4. التحقق من توفير الحماية الكافية لأموال وممتلكات وحدة الخدمة العامة حفاظاً عليها من الضياع والاختلاس والسرقة وتحديد درجة الاهتمام بصيانتها والمحافظة عليها.
5. التأكد من مدى تحقيق الأهداف المخططة لنشاطات وبرامج الوحدة.
6. التحقق من سلامة واكتمال العرض الصحيح للمعلومات والتقارير الإدارية.
7. المتابعة المستمرة للجوانب الإدارية والتنظيمية للوحدة، وبرامج التدريب والتأهيل، وتنمية المهارات والحفاظ على الموارد البشرية المتاحة للوحدة.
8. تنفيذ المراجعة الإدارية والمالية والمراجعة التشغيلية وفق ما تستلزمه إجراءات المراجعة الداخلية المعاصرة بما في ذلك تقييم الأداء في ظل تطبيق مفاهيم الحكومة المؤسسية.

المراجع الداخلي

مهام المراجع الداخلي تتنبثق كلها من مجموعة أهداف المراجعة الداخلية وذلك حيث أن الهدف الرئيسي لوحدة المراجعة الداخلية في أي مشروع هو الإسهام في تحقيق الأهداف الكلية لهذا المشروع من خلال قيام المراجعين الداخليين بعدة مهام معينة تعتبر كلها في جوهرها مهام رقابية

وعموما فإن المراجعين الداخليين يسعون بصفة أساسية إلى القيام بالمهام الآتية ولتحقيق

الأهداف التالية:

- مراجعة وتقييم نظم الرقابة الداخلية.
 - تحديد مدى التزام العاملين بسياسات المشروع وإجراءاته.
 - حماية أصول المشروع.
 - منع الغش والأخطاء واكتشافها إذا ما وقعت.
 - تحديد مدى الاعتماد على نظام المحاسبة والتقارير المالية والتأكد من أن المعلومات الواردة فيها تعبر بدقة عن الواقع.
 - القيام بمراجعات منتظمة ودورية للأنشطة المختلفة ورفع تقارير بالنتائج والتوصيات إلى الإدارة العليا.
 - تحديد مدى التزام المشروع بالمتطلبات الحكومية الاجتماعية.
 - تقييم أداء الأفراد بشكل عام.
 - التعاون مع المراجع الخارجي لتحديد مجالات المراجعة الخارجية.
 - المشاركة في برامج تخفيض التكاليف ووضع الإجراءات اللازمة لها.
- ويمكن تقسيم أهداف المراجعة الداخلية إلى هدفين أساسيين:

هدف الحماية:

ويشمل هذا الهدف المحافظة على سلامة الأمور التالية:

- أصول الشركة بمختلف أنواعها
- النظم والإجراءات المالية والمحاسبية
- السياسات والخطط المعتمدة في الشركة
- السجلات والمستندات والملفات العادية والآلية المعتمدة في المشروع
- نظام الضبط الداخلي.... الخ.

هدف التطوير:

يتمثل هذا الهدف في وظيفة المراجعة التي تعد وظيفة علاجية وإرشادية تتناول فحص ومراجعة وتتبع وتحديد وتحليل النتائج الإيجابية والسلبية ووضع الحلول لها ورفعها بتوصيات ومقترحات إلى الإدارة فضلاً عن توفير وتزويد هذه الإدارة بالبيانات والمعلومات الخاصة بهذه النتائج التي تشمل جميع أوجه نشاط المشروع.

المبحث الثاني: المخاطر المصرفية (المفهوم، والأسباب، والعوامل)

تمهيد:

يعتبر موضوع المخاطر المصرفية من أهم الموضوعات التي تشغل بال المصرفيين وتستحوذ على جل اهتمامهم على المستوى العالمي وخصوصاً منذ السنوات القليلة الماضية. في أعقاب الأزمات المالية والمصرفية التي عصفت في العالم.

حيث أثارت هذه الأزمات المصرفية المتتالية والمتعمقة اهتمام المسؤولين المصرفيين وذلك على المستوى المصرفي الدولي، حيث اتضح أن أهم تلك الأزمات المالية المصرفية هي تزايد المخاطر المصرفية التي تواجهها البنوك من ناحية أخرى بالإضافة إلى تزايد سرعة خطى العولمة المادية وزيادة انفتاح الأسواق المالية والمصرفية على المستوى العالمي والذي استتبعه استحداث أدوات مالية جديدة والتوسع في استخدامها قد زاد من حجم وتنوع المخاطر المصرفية.

وباعتبار البنوك من المنشأة ذو الطبيعة الخاصة التي تواجه عوائد ومخاطر على اختلاف أشكالها في وقت واحد فإن المخاطر الائتمانية من أهمها التي تواجهها والناجمة من المعاملات المصرفية مع العملاء والمؤسسات، والتي تصنف إلى أنواع مختلفة يمكن قياسها بمؤشرات متطورة تسمح للبنك من تحديده بدقة والتنبؤ بها مستقبلاً وهو ما يساعدها على التحكم أو التقليل منها هذا إذا كان من الصعب القضاء عليها (صالح وفريده، 2007، ص 65).

لذلك فقد ظهرت الحاجة الملحة لبناء أدوات وعمليات خاصة تهدف إلى إدارة المخاطر المصرفية، حيث بدأت البنوك بوضع برامج وسياسات وإنشاء إدارات خاصة لإدارة المخاطر تساهم في الحد من المخاطر التي تواجه البنوك، حيث يمكن القول أن التنبؤ بالمخاطر المصرفية وتقييمها وإدارتها هي العوامل الرئيسية التي تساهم في نجاح البنوك وتحقيق أهدافها.

أولاً: مفهوم الخطر:

لقد تعددت تعاريف الخطر ومن أهم التعاريف المتداولة نجد:

أ. لغة: أن كلمة خطر مستوحاة من مصطلح لاتيني والذي يدل على *risqué rescere* أي:

الارتفاع في التوازن، وحدث تغير ما بالمقارنة مع ما كان منتظراً والانحراف عن

المتوقع. (لطيفة، 2012، ص2)

ب. اصطلاحاً: هو ذلك الالتزام الذي يحل في جوانبه الريبة وعدم التأكد المرفقين باحتمال

وقوع النفع أو الضرر؛ حيث يكون هذا الأخير إما تدهوراً أو خسارة. (موسى 2007،

ص22)

كما تعرف المخاطرة على أنها احتمال وقوع الخسارة في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة

عوامل غير منتظرة في الأجل القصير أو الطويل (بلعجوز، 2010، ص2)

كما يعرف الخطر على أنه احتمال وقوع حدث مستقبلي يسبب، لمن وقع عليه، خسارة أو

ضرر مادي أو معنوي. فهو غالباً ما يقترب بالحظ والصدفة- كما يقال "الحياة مخاطرة ومجازفة-

"إما عواقب الخطر قد كون معتبرة تؤدي إلى دمار وخراب. ولتفادي هذه العواقب، تلجأ المؤسسات

الاقتصادية، بغرض المواجهة والتحكم أكثر في المخاطر، إلى ما يسمى بعمليات تغطية المخاطر)

ضمانات، تأمينات، 2000 (lecture)

ج. الخطر المصرفي أو البنكي: لقد تعرض الكثير من المهتمين إلى تعريف الخطر

المصرفي، واختلفت تعاريفهم طبقاً للبيئة التي ينتمي إليها كل باحث، والهدف الذي يسعى

إلى تحقيقه، وللزاوية التي ينظر منها إلى الظاهرة محل الدراسة، وعلى الرغم من

اختلاف الآراء لتحديد مفهوم المخاطرة سنتعرض للبعض هذه التعاريف كما يلي:

يعرف فوغانا المخاطرة بأنها إمكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف الأهداف المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع. ومنه يمكن الوصول الى تحديد مفهوم المخاطرة البنكية كما يلي: تعرف المخاطرة بأنها احتمالية تعرض البنك الى الخسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين. أي أن هذا التعريف والمدراء للتعبير عن قلقهم إزاء الآثار البنكية الناجمة عن **AUDITEURS** يشير الى وجهة نظر المراجعين أحداث مستقبلية محتملة الوقوع لها القدرة على التأثير على تحقيق أهداف البنك وتنفيذ استراتيجيته. وفي ضوء ما تقدم يمكن تعريف المخاطرة على أنها الآثار غير المواتية الناشئة عن أحداث مستقبلية متوقعة أو غير متوقعة تؤثر على ربحية البنك ورأسماله. ومن المعروف انه لا يمكن محو المخاطر تماما عن الوجود المصرفي غير إعداد نظام سليم وتحديد واضح للمخاطر المحيطة بالأنشطة البنكية وكذا تسيير عقلاني لها، فكل ذلك يساهم في التخفيض من حدة العمليات الخطيرة في البنوك، وغليه لابد من التحكم في نظام المعلومات بحيث يضمن التنفيذ التصحيح للعمليات ويعطى إمكانية تقدير المخاطر المتخذة فيها. ولا شك أن وضع نظام يحمي البنوك من الانحرافات والأخطاء يستدعى تحمل تكاليف معتبرة. تجنيد وسائل مادية وبشرية متخصصة، بهدف ضمان حماية نسبية من المخاطر.

(عادل، 2012، ص32)

ثانياً: أسباب زيادة المخاطر المصرفية:

يرجع السبب في زيادة المخاطر في القطاع المصرفي في ظل العولمة المالية الى العوامل الآتية (فيلالى 2011، ص2):

- زيادة الضغوط التنافسية مما أدى لتشجيع الميل الى المخاطر لتحقيق اقصى عائد على رأس المال المستثمر وكسب أكبر حصة ممكنة في السوق.

- اتساع أعمال البنوك خارج الميزانية وتحولها من الأعمال التقليدية الى أسواق المال مما أدى الى تعرضها الى أزمات السيولة، بالإضافة الى مخاطر السوق الأخرى والتضخم وتقلبات الأسعار.
- التغيرات الهيكلية التي شاهدها الأسواق المصرفية والمالية في السنوات الأخيرة، نتيجة التحرر من القيود على حركة رؤوس الأموال وانفتاح الأسواق المحلية.
- تزايدت المخاطر بأشكالها المتنوعة التي تواجه عمل البنوك لتضخم العديد من أنواع المخاطر التي لم تكن محل اهتمام من قبل.

ثالثاً: العوامل المؤثرة في مخاطر العمل المصرفي

مر سير المصارف التجارية منذ بداية السبعينات عبر مرحلة مهمة من التطورات المستمرة، والتي يتوقع لها أن تستمر لسنوات أخرى قادمة، وقد كان من نتائج هذه التطورات تركها أثراً مهمة في مخاطر العمل المصرفي ما يأتي (فرج، مرجع سابق، ص 61).

1. التغيرات التنظيمية والإشرافية: فقد فرضت العديد من الدول الكثير من القيود التنظيمية على عمل المصارف التجارية للتقليل من مخاطر المنافسة، ولتشجيع المصارف على الالتزام بالمبادئ المصرفية السليمة، مثل الالتزام بعلاقة معينة بين الأصول المخاطرة ورأس المال، ومثل القيود الخاصة بالحدود القصوى من التسهيلات التي يمكن تقديمها للعميل الواحد، الأمر الذي كان له آثار إيجابية في المخاطر.

2. عدم استقرار العوامل الخارجية: أدى عدم استقرار أسعار الفوائد، والذبذبة الشديدة في أسعار العملات التي حدثت على إثر انهيار اتفاقية الى دخول مديري الخزينة في الشركات الكبرى، خاصة المتعددة الجنسية منها، الى الأسواق **Bretton woods** المالية، أما لتفادي الخسائر المستقبلية التي قد تنتج عن مثل هذه التذبذبات، أو لتحقيق

أرباح منها، الأمر الذي أدى الى زيادة حدة المنافسة في تلك الأسواق. كما أدى عدم استقرار، والحاجات التي نتجت عنها، الى ابتداع المصارف. لمثل هذه الشركات العديد من أدوات التغطية المستقبلية. وقد كان إبداع المصارف في هذا المجال، وتطويرها دوائر متخصصة في الهندسة المالية، دليلا على براعة المؤسسات المصرفية، وقدرتها على التعامل مع متغيرات. لكن هذا الإبداع نفسه أدى الى خلق مخاطر من نوع جديد أضيفت الى مخاطر المصارف.

3. المنافسة: من مزايا المنافسة إجبارها للمنافسين على تقديم أفضل الخدمات بأدنى الأسعار، كما أنها تقوم بمكافأة الأفضل بين المنافسين. ولا شك في أن للمنافسة مخاطر ائتمانية على الإدارة وعلى الدخل، لأنها تضيق الهوامش الربحية الى حدود قصيرة.

4. تزايد حجم الموجودات خارج الميزانية: تزايد حجم هذه الموجودات وتنوعها، أضاف الى مخاطر العمل المصرفي. وقد كان الخطر الذي واجهته المصارف، بمبلغ 1،5 مليار جنيه إسترليني، عندما انهارت السوق المالية العالمية **bp** التي تعهدت بتغطية إصدار أسهم شركة 1987، أوضح مثال على مدى أثر مثل هذه الموجودات في مخاطر العمل المصرفي.

5. التطورات التكنولوجية: من العوامل التي أثرت إيجابيا في تعرف مخاطر العمل المصرفي، وقياسه، وإدارته، التطورات في تكنولوجيا المعلومات التي كان من نتائجها المباشرة زيادة قدرة المصارف على تعرف مخطرها، وإدارتها بطريقة أفضل، الى جانب تمكينها من إدخال منتجات جديدة مثل الدفع الإلكتروني، وإدارة النقد. إلا أن هذه التطورات خلقت في الوقت التي كانت ثمرة استعمال أنظمة، (**settlement risk**)

نفسه، مخاطر جديدة، مثل مخاطر تصفية الدفع الإلكتروني. (مريم، 2016م،
(222).

ثالثاً: مصادر الخطر في المصارف التجارية:

تواجه المصارف بالمخاطر لأسباب تنتج، إما عن عناصر في جانبي ميزانياتها، مثل نوعية محفظتها من الاستثمارات والقروض، أو عن طلب مفاجئ على سحب كميات كبيرة من الودائع، أو لأسباب تتعلق بعناصر خارج الميزانية، أو نتيجة هذه العوامل معاً. ومع أن سلامة الأجهزة المصرفية كانت دائماً محط اهتمام الإدارة، والأجهزة الرقابية، والسلطات المالية والرقابية، والمودعين، والفعاليات الاقتصادية المختلفة على مدى السنوات، لكن لوحظ مؤخراً تزايد كبير في الاهتمام بسلامة المصارف، خاصة في مطلع الثمانينات التي بدأت تشهد تزايداً مهماً في حالات إخفاق المصارف خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية. وعند دراسة أسباب إخفاق هذه المصارف، تبين أنها تعود للمخاطر الآتية (فرج، مرجع سابق، ص 63)

- عدم كفاية نظام الرقابة.
- تركيز القروض في قطاع واحد.
- تجاوز القروض الممنوحة لبعض العملاء الحدود المقررة بموجب الأنظمة.
- منح قروض دون تحليل ائتماني مناسب.
- ضعف التوثيق القانوني للقروض.
- عدم مناسبة نظام إدارة القروض.

المبحث الثالث: أنواع المخاطر المصرفية وإدارتها وطرق قياسها

المقدمة

تختلف التقسيمات والتصنيفات للمخاطر المصرفية حيث ترتبط المخاطر المصرفية بمصادر مختلفة منها ما هو مرتبط بالعميل ومنها ما هو مرتبط بالبنك وأيضاً منها ما يرتبط بالبيئة المحيطة بالبنك وبالتقنيات والتطورات التكنولوجية وبالأوضاع السياسية والاقتصادية الحاصلة في البلد.

وتنقسم المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى أربعة أنواع:

المخاطر المالية ومخاطر تشغيل الأعمال ومخاطر الأحداث.

وهناك تقسيمات وتصنيفات متعددة للمخاطر التي تواجه البنوك وتشارك فيها، وقد تم التطرق

في هذا البحث إلى المخاطر التالية:

- مخاطر رأس مالية.

- مخاطر سعر الفائدة.

- مخاطر السيولة.

- مخاطر الائتمان.

تعريف المخاطر المصرفية

تعرف المخاطر المصرفية بأنها: عدم انتظام العوائد وتذبذب قيمتها أو في نسبتها إلى رأس

المال المستثمر، هذا الشيء هو الذي يشكل عنصر المخاطر وترجع عملية انتظام العوائد أساساً إلى

حالة عدم اليقين المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية. (العزكي 47، 2010ص)

وعرفت لجنة بازل المخاطر المصرفية بأنها: عبارة عن التقلبات في القيمة السوقية للمنظمة.

ويعتبر المفهوم واسعاً ويعكس وجهة النظر التي تقول إن إدارة المخاطر هي العمل على

تحقيق العائد الأمثل من خلال الموازنة بين مستوى العائد ودرجة المخاطر.

أولاً: مخاطر رأس المال:

تتمثل هذه المخاطر بعدم كفاية رأس المال لحماية مصالح المستثمرين والمقرضين وغيرهم من أصحاب المصالح المختلفة.

حيث يتعين على السلطة الرقابية تعيين حدود رأس المال المطلوب بحيث يشمل كافة المخاطر التي يتحملها البنك وقدرته على استيعاب الخسائر، وألا تكون أقل من الحدود التي حددها. اتفاق بازل لكفاية رأس المال المصرفي وذلك لمقابلة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والتشغيل وغيرها من المخاطر (عمران 2015، 470) وتعكس مخاطر رأس المال درجة الرافعة المالية التي يستخدمها البنك لحماية الدائنين (المودعين بالدرجة الأولى) ضد الخسائر العاملة التي قد يتعرض لها ولذلك مقدار رأس المال اللازم لحماية الدائنين يرتبط بنوعية أو درجة المخاطرة التي يتضمنها توظيف الأموال في الموجودات وتمثل مخاطر رأس المال احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات وعند عجز البنك عن الوفاء بالالتزامات حينها تصبح حقوق الملكية سالبة وبذلك فإن مخاطر رأس المال تشير إلى الانخفاضات الكبيرة في قيمة الأصول وان لراس المال أهميه في استقرار النظام المعرفي لماله من اثر في تخفيض ومواجهه خاصة وان رأس المال يهدف الى ما يأتي:

1. امتصاص الخسائر عند تحقيقها وبذلك يحمى أموال المودعين من وصول الخسائر الى

أموالهم والبنك من تعرضه للتصفية.

2. التخفيف من أثر أزمات السيولة من خلال الثقة في سلامه المركز المالي وتعتبر مخاطر

رأس المال عن مدى إمكانية تدني قيمة موجودات البنك قبل أن يكون ذلك التدني أثر في

أموال المودعين وان أهمية رأس المال تكمن في حماية المودعين وامتصاص الخسائر

الناتجة عن المخاطر الطبيعية والمدرسة (العزكي 2010، 47)

إدارة مخاطر رأس المال:

إن كفاية رأس المال المتمثلة بمقدار رأس المال الذي يكون مناسباً بحيث يستطيع البنك من خلاله أداء وظائفه وأنشطته كافة من دون أن يتعرض للخسارة والتصفية كما أنه يحدد العلاقة التي تربط بين مصادر أموال البنك والمخاطر المحيطة به وموجودات البنك. وتعد كفاية رأس المال من أهم الأدوات التي تستخدم للتعرف على ملاءة البنك وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة أو الإعسار.

وتقوم الرقابة المصرفية الفعالة بتحديد متطلبات رأس المال المناسب والتي تعكس المخاطر التي يتعرض لها البنك وفقاً لظروف السوق والظروف الاقتصادية الكلية التي يعمل فيها البنك واختلفت وجهات النظر حول كفاية رأس المال فمنها من ربط كفاية رأس المال بالمخاطر ومنهم من ركز على الأثر البيئي على حسن أداء مصادر البنك ومنهم كذلك من ربط كفاية رأس المال بالمخاطر ومنها ما ربط كفاية رأس المال بعناصر الميزانية الأخرى حيث يتوقع من كل بنك أن يحتفظ برأس مال يتناسب مع طبيعة وحجم المخاطر لدى البنك وكذلك إلى مقدار البنك على تعريف وقياس ومراقبة وضبط المخاطر (فندوز، 2012: 177)

رأس المال اللازم لحماية الدائنين يرتبط بنوعية أو درجة المخاطرة التي يتضمنها لتوظيف الأموال في الموجودات وتمثل مخاطر رأس المال احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزامات حينما تصبح حقوق الملكية سالبة وبذلك فإن مخاطر رأس المال تشير إلى الانخفاض الكبير في صافي قيمة الأصول.

وفي اتفاقية بازل ثلاثة تم التأكيد على أهمية كفاية رأس المال من خلال المحاور الرئيسية

كما يلي:

الأخذ في الاعتبار تكاليف السيولة، العوائد مخاطر التسعير، قياس الأداء بالإضافة الى إجراءات الموافقة على المنتجات الجديدة لجميع الأنشطة التجارية الرئيسية بالبنك (البندود داخل وخارج الميزانية) له الربط بين حجم المخاطر الدائنة عند أنشطة البنك المختلفة وتعرضت مخاطر السيولة على مستوى البنك ككل، إن يتوفر لدى البنك خطة طوارئ رسمية تمويلية تحدد بوضوح الاستراتيجية التي سيتم إنتاجها لمواجهة أي نقص في السيولة في الظروف الطارئة (مريم، 2016، 222)

قياس مخاطر رأس المال:

تم احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني من خلال مقارنة مكونات رأس المال الأساسي والمساندة القاعدة الراس مالية والتزامات البنك بعد ترجيحها بأوزان مخاطرة ويطلب البنك المركزي اليمني من البنوك العاملة في اليمن الاحتفاظ بنسبة أجمالي رأس المال الى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر بنسبة معترف بها تبلغ 8 % كحد ادني (تقرير بنك اليمن والكويت 44، 2015)

وتم استخدام المؤشر الاتي لقياس مخاطر رأس المال:

مخاطر رأس المال = القاعدة الرأسمالية / الأصول المرجحة بأوزان مخاطر

ثانياً: مخاطر سعر الفائدة

عرف (سميث وريكاردو) سعر الفائدة: بأنه التعويض الذي يدفعه المقترض عن الربح الذي كان يمكن أن يحققه ماله. ويعرفها (الفريد مارشال) في كتابه "أصول علم الاقتصاد" بأنه الثمن الذي يدفع لاستخدام رأس المال في أيه سوق ويميل الى مستوى التوازن إذ أن الطلب الكلى على رأس المال في هذه السوق عند سيادة هذا السعر يصبح مبادل للكمية المعروضة. أما توسينغ فيقول:

أن سعر الفائدة يتحدد عند المستوى الذي يجعل الإنتاجية الحدية لراس المال تجلب المنفعة الحدية من الادخار (محمد 2014، 539ص)

ومن ناحية تعرف بأنها: مخاطر تراجع الإيرادات نتيجة لتحركات سعر الفائدة وتشير مخاطر سعر الفائدة الى تعرض المركز المالي للبنك للتحركات العكسية في سعر الفائدة وتؤثر على عوائد البنك وعلى القيمة الاقتصادية لأصوله والتزاماته. وبالرغم من أن هذه المخاطر تشكل جزءا عاديا من العمل المصرفي إلا أن الأفرط فيها من شأنه أن يهدد عوائد البنك وقاعدته الرأسمالية لذلك فإن إدارة تلك المخاطر تمثل أهمية متنامية في الأسواق المالية المعقدة وكذلك البلدان التي حررت سعر الفائدة في أسواقها ومن الجدير بالذكر إن الآثار السلبية لهذا المخاطر ستؤثر على كل من أرباح البنك وكذلك القيمة الاقتصادية لموجوداته.

إدارة مخاطر سعر الفائدة:

إدارة مخاطر سعر الفائدة يجب أن يتوفر لدى الإدارة نظام معلومات يمكنه من الوقوف على معدلات تكلفة الالتزامات من حيث إعادة التسعير ومدي الحساسية لمتغيرات سعر الفائدة فعلى إدارة البنك تحديد السياسات والإجراءات اللازمة للسيطرة على مخاطر سعر الفائدة والتي تتمثل في الآتي (السيد، 109، 2015ص):

1. وضع آلية لمراجعة مخاطر سعر الفائدة والحدود القصوى الملائمة لتحملها وآليات الضبط الداخلي وإدارتها.
2. تحديد الأشخاص أو اللجان المسؤولة عن إدارة مخاطر سعر الفائدة على العوائد الاقتصادية للأصول مستخدمة المفاهيم المالية وطرق إدارة وقياس المخاطر.
3. تحديد المخاطر المتعلقة بالمنتجات المالية والتدقيق في الشروط الخاصة بالأدوات المالية مثل تسعيرها واستردادها.

4. توفير نظام معلومات لقياس ومتابعة احتمال لتعرض المخاطر سعر الفائدة.

ثالثاً: مخاطر السيولة:

وتعرف السيولة المصرفية بأنها: قدرة البنك على تسديد جميع الالتزامات نقدا والاستجابة لطلبات الائتمان ومنح القروض الجديدة وهذا يتطلب وجود نقد سائل لدى البنك بشكل كاف وأيضا سهوله الحصول على نقد عن طريق:

- القدرة على تسهيل بعض موجودات البنك وبالسعة الكافية لمواجهه الاحتياجات القدية الفورية أو العاجلة من دون التضحية بقيمة هذه الموجودات.

- قدرة البنك على الاقتراض من المؤسسات المالية الأخرى وإصدار أسهم جديدة بأسعار وتكاليف مقبولة.

وتعتبر سيولة البنك جيدة إذا كان يتمتع بسهولة الحصول على الأموال بتكلفة مقبولة وبالحجم المطلوب وفي الوقت المناسب ويتم ذلك من خلال امتلاك البنك مبالغ ملائمة عند احتياجه للسيولة أو القدرة على الحصول على الأموال المطلوبة من خلال الاقتراض أو تسهيل بعض موجوداته، وبالمقابل فان نقص السيولة المصرفية يعتبر أحد اهم مؤشرات تعرض البنك للمشكلات المالية (أبو خريص، 2015، 410).

هناك ثلاثة أبعاد للسيولة وهي الوقت من خلال سرعة تحويل الموجودات الى نقد، والبعد الثاني المخاطر المتمثلة في انخفاض قيمة الأصل المراد تسيله، أما البعد الثالث وهو الكلفة أي الخسارة أو التضحية المالية التي قد تصاحب تحويل الموجودات الى نقد.

وتعرف مخاطر السيولة بأنها: المخاطر التي تنشأ نتيجة لعدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية عندما تستحق الأداء من خلال توفير الأموال لذلك، دون تحمل خسائر غير مقبولة، أي بمعنى آخر عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية، وقد تكون نتيجة لصعوبة في

الحصول على السيولة بتكلفة معقولة عن طريق الاقتراض، أو عدم القدرة على تسجيل الأصول (طاهر والخنسية 2015، 341).

وتنشأ مخاطر السيولة من مصادر عديدة منها داخلية متعلقة بنشاطات البنك، وخارجية لا يمكن للبنك السيطرة عليها وفيما يأتي توضيح لهذه المصادر:

المصادر الداخلية:

- الزيادة الكبيرة في الأنشطة خارج الميزانية.
- اعتماد البنك بشكل كبير على إيداعات البنك قصيرة الأجل.
- توسع الاستثمارات في الأصول السريعة يفوق التمويل المتاح في جانب الخصوم.
- وجود فجوة ما بين تواريخ استحقاق الأصول والالتزامات.
- نقص الاستثمار في الأدوات المالية الحكومية والتي تعد ذو سيولة مرتفعة.
- عدم كفاءة إدارة التدفقات النقدية في البنك.
- عدم وجود إدارة فعالة لراس المال العامل.
- تكبد تكاليف رأسمالية غير مخطط لها.

المصادر الخارجية:

- زيادة درجة حساسية الأسواق المالية والمودعين للمتغيرات كافة بغض النظر عن حجمها.
- ضعف وبطء الأداء الاقتصادي على مستوى الدولة.
- قلة ثقة المودعين بالقطاع المصرفي ككل مما يؤدي الى إحجامهم عن الإيداع لدى البنك.
- العوامل غير الاقتصادية مثل عدم الاستقرار السياسي.

- زيادة غير متوقعة في الطلب على السحوبات من قبل المودعين (طاهر والخنسية

2015، 341).

إدارة مخاطر السيولة:

يتم إدارة هذا النوع من المخاطر من خلال الفهم الكامل لتأثير مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل والمخاطر الأخرى على استراتيجية السيولة الكلية للبنك والسيطرة المركزية على السيولة وإيجاد التوازن بين الفروع لتأمين احتياجات كل فرع لمواجهة التزاماته الضرورية (بركاني 2016، 59) بالإضافة الى:

1. توفر وتطبيق نظام معلومات إدارية ومالية يعكس تطورات أوضاع السيولة.
2. تحليل احتياجات التمويل واستحقاقات الالتزامات والتخطيط للحالات الطارئة.
3. الإدارة الجيدة للموجودات والالتزامات بما في ذلك الترتيبات التي تقع خارج الميزانية.
4. المحافظة على مستوى كاف من الموجودات السائلة.
5. وجود قاعدة تمويل متنوعة من حيث مصادر الأموال وآجال استحقاقها (بوعبدلى، وطبي

2015، 109).

قياس مخاطر السيولة:

من المؤشرات التي نقيس نسبة مخاطر السيولة ما يأتي:

مخاطر السيولة = الودائع الأساسية / إجمالي الأصول

ويقصد بالودائع الأساسية ودائع التوفير والودائع لأجل (الخطيب 2005، 232)

رابعاً: مخاطر الائتمان:

يمكن تعريف الائتمان بانه: الثقة التي يوليها البنك للعميل (فرد أو شركة) حين يضع مبلغ من النقود أو يكفله فيه لمدة محددة يتفق عليها الطرفين، ويقوم المقرض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته، وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك من المقرض ويتمثل في الفوائد والعمولات.

ويعتبر مخاطر الائتمان المصدر الأساسي للالتزامات المالية التي تواجه البنوك على المستوى العالمي والتي تعود الى تدنى معايير الائتمان للمقرضين وسوء إدارة مخاطر المحفظة وعدم إعطاء الاهتمام الكافي للمتغيرات الاقتصادية، والأوضاع الأخرى التي تؤدي الى تدهور الأوضاع الائتمانية لدى الأطراف المتعاملة مع البنك، (ابوكمال، 2007، 74)

وتعرف مخاطر الائتمان بانها: احتمال أن يكون فيها المدين أو مصدر الأداة المالية غير قادر على سداد الفائدة أو سداد أصل القرض وفقاً للشروط والأحكام المعنية في اتفاقية الائتمان، أي أن السداد قد يتأخر أو أنه في النهاية لن يتم تسديده وهو الأمر الذي قد يترتب عليه مشكلات تدفق نقدي ويؤثر في سيولة البنك، ورغم الابتكارات والتجديدات في قطاع الخدمات المالية، فلا تزال مخاطر الائتمان تمثل ربط الجانب من إدارة المخاطر.

ومن صور مخاطر الائتمان:

1. المخاطر المتعلقة بالعميل
2. المخاطر المرتبطة بالقطاع التي ينتمي إليه العميل.
3. المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي يتم تمويله.
4. المخاطر المرتبطة بالظروف العامة مثل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
5. المخاطر المتصلة بأخطار البنك.
6. المخاطر المتصلة بالغير.

7. مخاطر التركيز الائتماني.

8. مخاطر التركيز على صيغة تمويل واحدة، والمطلوب أن تعتمد مجموعة متنوعة من

صيع التمويل المختلفة لدى البنك حتى يتمكن عن طريقها تلبية احتياجات العملاء.

9. مخاطر ارتفاع تكلفه التمويل.

10. تنويع محفظة التمويل.

إدارة مخاطر الائتمان:

للمحد من المخاطر الائتمانية التي تؤثر على كفاءة أداء البنك نتيجة احتجاز جانب كبير من

أمواله يجب اتباع الوسائل الآتية:

1. توزيع محفظة الائتمان على العملاء بشكل جيد بحيث يتجنب البنك التركيز على عملاء

معينين بالإضافة الى وضع حد معين للأقراض لكل نشاط.

2. الحرص على تنويع الضمانات بحيث لا يتم التركيز على نوع واحد من الضمانات فقد

تتخفص قيمتها في المستقبل.

3. عمل دراسات كافية عن المشروع الذي سيمنح الائتمان من آجله والتأكد من الأرقام

والبيانات التي يقدمها العميل طالب الائتمان وتحليل قوائمه المالية للتأكد من قوة مركزة

المالي وقدرته على تسديد التزاماته.

4. على البنك أن يخصص احتياطات كافية لمواجهة الديون المشكوك في تحصيلها أو أي

خسائر محتملة في المستقبل.

5. الاهتمام بالنسب المالية ومعرفة معناها عند اتخاذ قرار منح الائتمان.

قياس مخاطر الائتمان:

يتم قياس مخاطر الائتمان من خلال المؤشر الآتي:

مخاطر الائتمان = مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض.

حيث تقيس هذه النسبة قدره الجهات التي تتعامل مع البنك على سداد أصل الدين وأرباحه مما

يجعل البنك يواجه ديون مشكوك في تحصيلها، فكلما زاد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

يعنى أن هناك جزء من القروض محتمل عدم سدادها من قبل مقترضيه.

الفصل الثالث:

القطاع المصرفي اليمني

- المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية ووظائفها
- المبحث الثاني: مصادر أموال البنوك التجارية
- المبحث الثالث: نشأة القطاع المصرفي اليمني وتطوره.

الفصل الثالث: القطاع المصرفي اليمني

المقدمة:

يعتبر القطاع المصرفي ركيزة أساسية وهامه من ركائز النظام الاقتصادي لأي بلد، وهو عبارة عن مجموعه من المؤسسات المالية والقوانين والأنظمة التي تتألف منها وتعمل في ظلها هذه المؤسسات، حيث تعتبر البنوك التجارية نوعا من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان، فالبنوك التجارية بهذا المفهوم تعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة (المودعون) وأولئك الذين يحتاجون لهذه الأموال (المقترضون). وسنتطرق في هذا الفصل إلى ماهية وخصائص البنوك التجارية والوظائف التي أنشئت من أجلها البنوك التجارية وكذا مصادر أموال البنوك التجارية بنوعيتها الداخلية والخارجية. وسيتم في هذا الفصل استعراض نشأة القطاع المصرفي اليمني وتطوره منذ افتتاح أول مكتب للصرافة في مدينة عدن عام 1871، والتطورات التي مر بها الجهاز المصرفي قبل وبعد ثورتي سبتمبر 1962 وأكتوبر 1963.

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية ووظائفها ومصادر تمويلها

أولاً: تعريف البنوك التجارية:

يمكن تعريف البنوك التجارية من وجهة النظر الكلاسيكية بأنها "مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه أو تنميته والمجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء التي تحتاج إلى أموال لأغراض الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما". (الصيرفي، 2007، ص7).

كما يعرفها آخر على أنها "المؤسسات التي تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع تحت الطلب أو لأجل محدد و تزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج" (حنفي، وأبو قحف، 1993، ص26)

ثانياً: خصائص البنوك التجارية: (سهام، 2014، ص8)

تتمثل خصائص البنوك التجارية فيما يأتي:

الخاصية الأولى: تتأثر البنوك التجارية برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه ويمارس البنك المركزي رقابته على البنوك من خلال جهاز مكلف بذلك في حين أن البنوك التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثير على البنك المركزي.

الخاصية الثانية: تتعدد البنوك التجارية والبنك المركزي واحد: تتعدد البنوك التجارية تبعاً لحاجات السوق الائتمانية والبنك المركزي يبقى واحداً.

الخاصية الثالثة: تختلف النقود المصرفية عن النقود القانونية حيث أن النقود المصرفية تصدرها البنوك التجارية والنقود القانونية يصدرها البنك المركزي فالأولى إبراءيه وغير نهائية، والثانية إبراءيه ونهائية بقوة التشريع.

الخاصية الرابعة: تسعى البنوك التجارية إلى الربح عكس المركزي حيث أن البنوك التجارية هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح بأقل تكلفة ممكنة هذا الهدف مختلف تماماً عن أهداف البنك المركزي والتي تتمثل في الإشراف والرقابة والتوجيه وإصدار النقود القانونية وتنفيذ السياسة المالية العليا.

ثالثاً: الخدمات والوظائف التي تقدمها البنوك التجارية:

(أبوز عيتر، 2006، ص21)

- أ. قبول الودائع: وتنقسم الودائع إلى: (ودائع جارية (تحت الطلب)، وودائع ادخارية
- ب. ودائع لأجل).
- ج. مبادلة العملة.
- د. تقديم القروض والخدمات التجارية.
- هـ. خصم الأوراق التجارية.
- و. إصدار خطابات الضمان.
- ز. إدارة ممتلكات واستثمارات العملاء.
- ح. تقديم الاستشارات المالية.
- ط. التأجير التمويلي.
- ي. إقامة المشاريع المشتركة.
- ك. خدمات التأمين.
- ل. خطط التفاعل.
- م. الوساطة المالية. (العلي، 2013، ص23)

رابعاً: أهداف البنوك التجارية:

للبنوك التجارية هدف أساسي هو تعظيم ثروة المالكين أي تعظيم سعر السهم السوقي للبنك التجاري أيضاً السيولة والأمان والربحية تشكل السياسات الرئيسية للبنك التجاري بمعنى أن الاحتفاظ بقدر ملائم من الأموال السائلة وتجنب الاستثمارات التي يمكن أن يتعرض بسببها البنك إلى المخاطر ماهي إلا أدلة مرشدة لتحقيق الهدف الأساسي بل هي أشبه بالقيود على تحقيق ذلك الهدف كما أن تشريعات البنك المركزي وتوجيهاته تكفل عدم تعرض البنوك لنقص في السيولة أو التعرض لخسائر كبيرة إذا ما التزمت بتلك التعليمات والتشريعات. وبالتالي على البنك التوجه لتحقيق أهداف أكثر شمولية مثل: تعظيم ثروة حملة الأسهم العادية وزيادة الحصة السوقية والنمو والمنافسة من خلال ما سبق يمكن القول بأن أهداف البنوك التجارية تتمثل في الآتي:

(العلي، 2013، ص45)

أهداف عامة:

- تحقيق النمو في حجم ربحية البنك
- تعظيم القيمة السوقية
- تعظيم الربحية في الأجل الطويل
- أهداف وظيفية:
- العلاقات مع العملاء
- اختيار العمالة
- أهداف فرعية: (حليمة، 2016، ص12)
- تحقيق الأمان
- التركيز على تنمية الخدمات

- التركيز على نمو أرباح البنك (حليمة، 2016، ص12).

المبحث الثاني: مصادر أموال البنوك التجارية

أولاً: المصادر الداخلية:

يمكن تقسيم موارد البنك التجاري إلى مجموعتين:

الأولى المصادر الداخلية: وتشمل رأس المال المدفوع وما تسبقه من نتائج نشاطه في شكل مخصصات بالإضافة إلى الاحتياطيات والأرباح المحتجزة.

ويمكن إيجاز بعض هذه العناصر كما يأتي:

أ. رأس المال المدفوع: حيث يمثل النواة لموارد البنك ويمثل ثقة للمودعين ولتدعيم مركز

البنك في علاقاته مع مراسليه في الخارج وغالباً تضع البنوك المركزية قوانين للحد

الأدنى من رأس المال المدفوع للبنك التجاري.

ب. الاحتياطيات والأرباح الغير موزعة والمخصصات:

تمثل الاحتياطيات مبالغ تقتطعها البنوك من صافي الربح المعد للتوزيع أما بالنسبة

للمخصصات فالبنك يقوم بتحميلها على إجمالي الربح في نهاية العام لمقابلة أغراض معينة مثل

مقابلة توقع فقدان في قيمة أرصدها كمقابلة الديون المشكوك فيها أو هبوط أسعار الأوراق المالية

أو العملات الأجنبية (البكري وصافي، 2002، ص115)

الثانية المصادر الخارجية:

أ. الودائع: وهي نسبة مهمة من إجمالي موارد البنك وهي عدة أنواع منها:

الودائع الجارية: وهي الودائع التي يحق لصاحبها سحبها في أي وقت بموجب صكوك.

الودائع الادخارية: يتم التعامل معها من حيث السحب والإيداع بموجب دفتر خاص وتمنح

البنوك فوائد محددة على هذا النوع.

الودائع الثابتة: لا يحق للزبون أن يسحبها إلا بعد مرور المدة المتفق عليها وتمنح البنوك

عليها فوائد تفوق الفوائد على الودائع الادخارية.

ب. القروض: من مصادر البنك التجاري نجد الاقتراض، والذي يتم من مختلف المؤسسات

خاصة ومنها البنك المركزي (بركبية، 2014، ص5)

المبحث الثالث: نشأة القطاع المصرفي اليمني وتطوره

مقدمة:

يعتبر القطاع المصرفي أحد أهم الركائز الاقتصادية في كل الدول وتقوم البنوك بالعديد من المهام والوظائف التي من شأنها أن تؤدي إلى وجود اقتصاد وطني قوي وفعال. وتمثل البنوك الوعاء الذي يصب فيه الادخارات سواء ادخارات الأفراد أو المؤسسات، وتقوم البنوك بالعمل على استثمار هذه الأموال في مشاريع مختلفة أو بإعادة إقراضها للأفراد أو المؤسسات والبنوك.

وسنتناول في هذا الفصل نشأة وتطور القطاع المصرفي اليمني والصعوبات التي تواجه القطاع المصرفي اليمني.

أولاً: نشأة القطاع المصرفي اليمني

مثلت ثورتي سبتمبر 1962م وأكتوبر 1963 تحول في مجال النشاط المصرفي وبداية لنشأة قطاع مصرفي يمني مستقل متمثلاً بإنشاء البنك اليمني للإنشاء والتعمير 28 أكتوبر 1963م والتي ساهمت فيه الحكومة ونسبة 51% و 49% للقطاع الخاص اليمني حيث كان البنك التجاري الوحيد المتواجد في شمال الوطن والذي كان يقوم بمهام ووظائف البنك المركزي إلى جانب الخدمات المصرفية التقليدية حتى 1970م، حيث انضمت اليمن لعضوية صندوق النقد الدولي وما ترتب عليه من إتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي والنهج الرأسمالي وإنشاء البنك المركزي اليمني عام 1971م ودخلت عدد من البنوك التجارية والأجنبية لمزاولة أعمالها المصرفية في الجزء الشمالي من اليمن حيث بلغ عدد البنوك التجارية في شمال اليمن - وطنية وأجنبية - في عام 1897م حوالي (10) بنوك رئيسية لديها (52) فرعاً وعدد قليل منها بنوك وطنية وكان أغلبها فروع لبنوك أجنبية مركزها في خارج اليمن، مثل المصرف المتحد في مدينة صنعاء (حبيب) بنك في مدينة الحديدة والبنك

البريطاني للشرق الأوسط في مدينة تعز وذلك في العام 1971م و فرع لبنك (الاندوسويس) و (بنك سيتي) في صنعاء 1972م وفي العام 1979م تأسس بنك اليمن والكويت برأسمال كويتي يمني أصبح حاليا يمني 100% و فرع مصرف الرافدين العراقي لعام 1981م (جوتالي، 2016، ص72) أما في الشطر الجنوبي فقد كان الوضع مختلفا، فبعد احتلال عدن عام 1839م وبعد إنشاء ميناء عدن أخذت المعاملات التجارية بمدينة عدن في نمو متزايد الأمر الذي أدى إلى قيام شركات الملاحة ومكاتب التجارة الإنجليزية والهندية إلى فتح مكاتب بمدينة عدن ففي العام 1871م تم افتتاح أول مكتب للصرافة وهو مكتب لوك توماس للصرافة وسمي بـ (بنك عدن) وكذا افتتحت شركة قهوجي دنشا الهندية مكتبا لها ونظرا لتسارع العمل والحركة التجارية قام البنك الأهلي الهندي بافتتاح فرعين له في عدن الأول في 1894م والثاني في عام 1895م ونتيجة إلى فتح هذين الفرعين أدى ذلك إلى القضاء على نشاط مكتب لوك توماس (بنك عدن).

وبعد قيام ثورة 14 أكتوبر 1963م تم تأمين جميع المصارف وفروع البنوك الأجنبية العاملة وبموجب القانون 37 لعام 1969م أحل محلها بنك واحد ويسمى البنك الأهلي اليمني.

أما في عقد الثمانيات فلم تشهد اليمن تطورا مصرفيا كبيرا مقارنة مع السبعينيات حتى تم دمج (بنك التسليف الزراعي مع بنك التعاون الأهلي للتطوير) بالإضافة إلى افتتاح فرع لبنك أجنبي واحد وهو مصرف الرافدين 1982م وفي العام 1983م أغلق فيرست ناشيونال سيتي بنك، كما تم دمج حبيب بنك مع يوناييتد بنك من قبل الحكومة الباكستانية، وفي عام 1985م تم تصفية أعمال البنك البريطاني للشرق الأوسط.

وقد شهد عقد التسعينات حدثا مهما أثر على القطاعات كافة في اليمن وهو تحقيق الوحدة اليمنية (الجمهورية اليمنية في 22 مايو 1990م)، وكان لها تأثير على القطاع المصرفي اليمني وبموجب القانون رقم 21 لسنة 1991م تم دمج البنك المركزي اليمني في شمال اليمن ومصرف

اليمن في جنوبه في بنك واحد تحت مسمى البنك المركزي اليمني، وفي العام 1992م تم تصفية أعمال الاعتماد والتجارة، وفي العام 1993م تم تأسيس البنك التجاري اليمني، وفي منتصف التسعينات بدأت البنوك الإسلامية بالانضمام إلى الجهاز المصرفي حيث تأسس البنك الإسلامي اليمني عام 1995م، وبنك التضامن الإسلامي عام 1996م وبنك سبأ الإسلامي 1997م وفي العام 1998م تم تأسيس البنك الوطني للتجارة والاستثمار، وفي عام 1999م تم تصفية البنك الصناعي اليمني، أما في القرن الحادي والعشرين فقد انضم إلى الجهاز المصرفي بنك اليمن والخليج في العام 2001م، وبنك اليمن والبحرين الشامل في العام 2002م، وفي ديسمبر 2005م أعلن البنك المركزي إفلاس البنك الوطني للتجارة والاستثمار، وفي العام 2007م تم افتتاح فرع لبنك قطر الوطني (العزكي، 2010، ص 31) ويمثل العام 1996م الميلاد الحقيقي للبنوك الإسلامية في اليمن بعد أن اتسعت قاعدة المؤيدين لفكرة البنوك الإسلامية فضلاً عن ظهور عوامل اقتصادية وسياسية أظهرت أهمية إنشاء مثل هذا النوع من البنوك وقد وافق مجلس النواب اليمني في العام 1995م على قانون البنوك الإسلامية في اليمن وتم إصداره في العام التالي، أي العام 1996م، بعد إدخال بعض التعديلات المقترحة عليه من قبل البنك المركزي (الأفندي، 2009، ص 172)

ثانياً: الصعوبات التي تواجه القطاع المصرفي اليمني:

يعاني القطاع المصرفي اليمني من صدمات وظروف غير مستقرة تحد من أداء دوره على الوجه الأمثل يمكن أن يكون ضعف الحوكمة في البنوك أحد أسبابها الرئيسية ففي تقرير صادر عن اللجنة الاقتصادية في مجلس الشورى أشار إلى أن عدد من البنوك في القطاع المصرفي اليمني تواجه مجموعة من الصعوبات ومنها ما يأتي (القرشي، 2010، ص 178):

1. تدني المراكز المالية للبنوك العاملة في اليمن.

2. تركز الائتمان في البنوك الوطنية لدى فئة من المتعاملين معها أو المساهمين فيها وتجميدها لديهم.

3. حرمان المساهمين من العوائد بسبب عدم توزيع أرباح على مساهماتهم.

4. قصور في الأنظمة أو ضعف في تطبيقها في حالة وجودها مما يسمح لأعضاء مجلس الإدارة في أي بنك والمصالح التي يمثلوها أو التابعة لهم بالاستفادة من تسهيلات البنوك.

5. قلة الضوابط وانعدام الرادع الفعلي على التجاوزات القانونية لدى بعض البنوك.

(القرشي، 2010، ص178).

المبحث الرابع: النشأة والفكرة

نبذة عن البنك

بنك التضامن شركة مساهمة يمنية، تقدم خدمات وأنشطة مصرفية واستثمارية متكاملة محلياً وخارجياً، من خلال آليات وبرامج عمل متطورة، ومنضبطة بالمعايير المصرفية الإسلامية، يديرها كادر مهني ذو كفاءة عالية والتزام، بهدف تحقيق أفضل عائد للمساهمين والمودعين، وخدمات متميزة للعملاء، والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

برزت فكرة إنشاء بنك التضامن الإسلامي في العام 1980م بواسطة نفر من الحاديين والمهتمين بأمر الاقتصاد الإسلامي من العاملين في مجال المال والنشاط الاقتصادي.

انعقد الاجتماع الأول لمؤسسي البنك في الرابع والعشرين من جمادى الثانية 1401هـ — -
28 أبريل 1981م ، وعينوا مجلس إدارة تمهيدي من بين الأعضاء الذين أشرفوا على المراحل
الأولى من التأسيس.

شهدت مرحلة الاكتتاب حماسا لفكرة إنشاء البنك من قبل المواطنين في جميع مدن السودان ولم يقتصر على العاصمة فحسب. كما ساهم في البنك عدد من الأخوة العرب في شكل مؤسسات وأفراد.

تم الحصول على التصديق النهائي للبنك ليزاول أعماله كثنائي بنك إسلامي في السودان في العام 1983م في مقره الأول بشارع البرلمان في احتفال مشهود وتم الافتتاح على يد الرئيس الأسبق جعفر نميري.

قام البنك ليقدم نموذجاً عملياً لبنك إسلامي يقوم بجميع أعمال المصارف من عمليات استثمارية وخدمات أخرى جامعة على نهج إسلامي يحل ما أحل الله ويحرم ما حرمه.

وضع البنك عبر مؤسسيه في عقد تأسيسه ونظامه الأساسي إنشاء إدارة للفتوى والبحوث كنهج متفرد لتقوم بتأصيل الأعمال المصرفية وتصدر الفتاوى والبحوث . فكان الإسهام والدور المقدر للبنك في حركة تأصيل العمل المصرفي الإسلامي وصياغة البدائل في هذا المجال من صيغ استثمارية وخلافه.

نشأ البنك قائماً بذاته كمؤسسة تتبع للقطاع الخاص دون أن يندرج في إطار أي مجموعة ، ولكنه نجح في تعزيز صلاته بالمصارف الأخرى وأصبح عضواً في اتحاد البنوك الإسلامية ، وكان أول بنك إسلامي يشترك في اتحاد المصارف العربية وتميز بعلاقة خاصة مع البنك الإسلامي للتنمية.

بادر البنك إلى دعم اقتراح إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في العام 1987م ، وواصل مساهمته في بلورة فكرتها من خلال الاجتماعات التي انعقدت لهذا الغرض إلى أن تم تنفيذها ، فكان عضواً ضمن أربعة بنوك تمثل البنوك الإسلامية في مجلس الهيئة للدورة الأولى.

النشأة والتأسيس

عقد التأسيس

اتفق عدد من المسلمين على تأسيس بنك يزاوّل نشاطه ومعاملاته على هدى الإسلام وأحكام الشريعة الإسلامية ولا يتعامل بالربا باعتباره محظوراً شرعياً.

وبحمد الله تم الاتفاق بينهم على الآتي:

1. اسم البنك: بنك التضامن الإسلامي.
2. مقر البنك: جمهورية السودان.
3. الأغراض التي من أجلها تأسس البنك:

أ. القيام بجميع الأعمال المصرفية والمعاملات المالية والتجارية والاستثمارية والمساهمة في مشروعات التنمية الصناعية والزراعية والعمرانية ومشروعات التنمية الاقتصادية الأخرى في كل الولايات والمحافظات والمناطق والمدن داخل السودان وخارجه.

ب. قبول جميع الودائع بالجنه السوداني وبالعملات الأجنبية وفتح الحسابات ومنح القروض المختلفة الآجال مقابل أنواع الضمانات وكل ذلك وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية.

ج. المساهمة والمشاركة المضاربة والمرابحة في جميع أنواع المعاملات الاقتصادية والمالية والتجارية ومشاركة عملاء البنك في كافة المشروعات التجارية والصناعية والزراعية والعقارية وفقاً للأسس المقررة شرعاً ويولى البنك اهتماماً خاصاً بالمشروعات الاقتصادية ذات الأجل المتوسط والطويل.

د. أن يوفر رأس المال والخبرة المصرفية وكافة أنواع الخدمات والدراسات اللازمة لإنجاح مشروعات عملاء البنك وغيرهم.

هـ. إصدار واستخراج وسحب وقبول وتحصيل وتظهير وتنفيذ الشيكات والكمبيالات والسندات والأذونات من أي نوع وبوالص الشحن وأي أوراق أخرى قابلة للتحويل أو النقل أو التحصيل أو غير ذلك من المعاملات سواء كانت تدفع في جمهورية السودان أم في الخارج على أن تكون هذه المعاملات خالية من أي محذور شرعي.

و. القيام بكافة أنواع التعامل بالنقد الأجنبي وفق ما تسمح به القوانين واللوائح وقواعد الشريعة الإسلامية.

- ز. العمل كمنفذ وأمين للوصايا والتسويات الخاصة بعملاء البنك وغيرهم وأن يتعهد الأمانات بأنواعها المختلفة وأن يعمل على تنفيذها والقيام بتوفير خزائن لحفظ المعادن والممتلكات الثمينة والقيام بالاتجار في المعادن الثمينة.
- ح. قبول إيداع الأموال من الأفراد والأشخاص الاعتباريين بغرض الاستثمار أو التوفير.
- ط. فتح خطابات الاعتماد والضمان وتقديم الخدمات للعملاء في المجال المالي والاقتصادي وتقديم الاستشارات في المجالات المصرفية والمالية والتجارية والاقتصادية التي يطلبها العملاء أو غيرهم.
- ي. قبول أموال الزكاة وصرفها في المجالات التي حددها الشرع وقبول التبرعات والهبات وتوجيهها وصرفها حسب رغبة دافعيها.
- ك. مشاركة الهيئات أو الشركات أو المؤسسات التي تزاوّل أعمالاً تماثل أغراض البنك داخل السودان أو خارجه والتعامل معها لتحقيق تلك الأغراض.
- ل. إنشاء شركات أو مؤسسات تجارية أو عقارية أو زراعية أو صناعية أو شركات تأمين تعاوني إسلامي أو غير ذلك من الشركات أو المؤسسات التي تساعد بطريق مباشر أو غير مباشر في تحقيق أغراض البنك.
- م. القيام بالشراء أو الاستثمار أو الامتلاك بأي وسيلة أخرى واستثمار العقارات والمنقولات وإدارتها أو تحسينها أو بيعها أو التصرف فيها بأي وسيلة أخرى يراها البنك مناسبة.

- ن. منح القروض الحسنة وفق الضوابط والشروط التي يحددها البنك.
- س. أن يقوم بأي عمل يعتبر من أوجه النشاط العادية للبنوك أو أي أعمال أخرى غير المذكورة في البنود أعلاه أيًا كانت يرى البنك أنها ضرورية أو ملائمة أو من شأنها

أن تعود بالفائدة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أو تزيد من قيمة ممتلكاته أو موجوداته واستثماراته وكل ذلك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

ع. القيام بإجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بالجدوى مع الجهات الأخرى المختصة لتحقيق هذه الأغراض.

ف. وتحقيقاً لأغراضه يجوز للبنك القيام بالأعمال الآتية - :

1. أن يوزع ناتج الربح الحلال على عملائه المستثمرين وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

2. أن يمنح مكافأة أو إعانات أو تبرعات للمديرين والعاملين السابقين أو لمن يلونهم وأن يعاون أو يتبرع للمؤسسات الخيرية أو الصحية أو التعليمية أو غيرها أو للجمعيات العاملة في مجال البر والإحسان.

4. مسؤولية الأعضاء محدودة.

5. رأس مال البنك 1,000,000,000 جنيه سوداني (فقط واحد مليار جنيه سوداني) مقسم الى 1,000,000,000 سهماً (مليار سهماً) قيمة السهم الواحد (واحد جنيه سوداني).

6. الرؤية:

مصرف عالمي ساهم في دفع الجهاز المصرفي نحو اقتصاد إسلامي مبراً من الربا وينشر البدائل الإسلامية لنماء الأموال.

تاريخ البنك

تأسس البنك وفقاً لقانون المصارف الإسلامية في الجمهورية اليمنية، في العام 1996م، ويمارس أعماله المصرفية والاستثمارية المختلفة حسب الأعراف والقواعد المصرفية المتعارف عليها طبقاً للقوانين النافذة، وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

بنك التضامن الإسلامي الدولي في الوقت الحاضر

يدير البنك أصولاً بقيمة (497) مليار ريال يمني، بما يعادل (2,314) مليار دولار أمريكي، ويبلغ رأس ماله (20) مليار ريال يمني، بما يعادل (93) مليون دولار أمريكي. يتمتع بنك التضامن الإسلامي الدولي بخبرة تمتد لأكثر من (17) سنة، ويعمل فيه أكثر من (786) موظفاً وموظفة، ويضع حلولاً مصرفية شاملة، متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وقد أكد رئيس مجلس إدارة بنك التضامن الإسلامي الدولي أن البنك حقق نجاحاً كبيراً في عمله المصرفي خلال العام المالي 2012 واستطاع أن يحقق نتائج طيبة أفضل من منافسيه رغم الظروف الغير طبيعية التي تمر بها بلادنا وهذا ناجم عن دعم المساهمين والعملاء ثم نتيجة لجهود ومثابرة كادره الوظيفي المتميز. يعمل البنك باستمرار على تطوير منتجاته وخدماته المصرفية عبر كادره المتخصص دون المساس بالمضمون والمتطلبات الراسخة والقيم الأخلاقية الإسلامية الرفيعة التي تأسس عليها، فهو يلعب دوراً رئيسياً وأساسياً في سد الفجوة بين المتطلبات المصرفية الحديثة، والقيم الجوهرية للشريعة الإسلامية، مشكلاً معايير صناعية وتنموية يُقْتَدَى بها. ويركز البنك على بنية عمله الأساسية وجوهر تخصصه كبنك إسلامي رائد، وإبراز توجهه وجهوده للتوسع والانتشار في الأسواق المالية الدولية، والمساهمة الفعالة في الاقتصاد الوطني. كما تصدّر بنك التضامن الإسلامي الدولي القطاع المصرفي المحلي والدور التنموي في البلاد وسجل صفحات مشرقة، منحتة ثقة عملائه والعزم على مواصلة النجاح في أفق أوسع وميادين جديدة. ولقد جسد بنك التضامن الإسلامي الدولي من خلال تقديمه لتجربة ناجحة قدرة العمل المصرفي الإسلامي على توفير

منظومة واسعة من الخدمات المصرفية والصيغ الاستثمارية التنافسية في ظل التزام كلي بأحكام الشريعة الإسلامية.

موقع البنك

بنك التضامن مقره (صنعاء - الجمهورية اليمنية)، ويضم شبكة واسعة تتضمن (24) فرعاً، منتشرة في عموم أرجاء محافظات الجمهورية اليمنية، وأكثر من (120) جهاز صراف آلي.

الفصل الرابع

منهج البحث وإجراءاته

الفصل الرابع: منهج وإجراءات البحث

تمهيد:

تُعَدُّ منهجية البحث وإجراءاته محوراً رئيساً يتم من خلاله إنجاز الجانب الميداني من البحث، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات البحث المتعلقة بموضوعه، وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

وبناءً على ذلك يتناول هذا الفصل وصفاً للمنهج المتبع، ومجتمع البحث وعينته، وكذلك أدوات البحث المستخدمة، وطرق إعدادها وكيفية بنائها وتطويرها، ومدى صدقها وثباتها.

أولاً: منهج البحث

سوف يستخدم الباحث في الدراسة الحالية المنهج الوصفي، وهو كما ذكر (1) أسلوب يعتمد على جمع معلومات وبيانات عن ظاهرة ما، أو حدث ما، أو واقع ما، وذلك بقصد التعرف على الظاهرة المدروسة وتحديد الوضع الحالي لها والتعرف على جوانب القوة والضعف فيه من أجل معرفة مدى صلاحية هذا الوضع أو مدى الحاجة لإحداث تغييرات جزئية أو سياسة فيه". وذلك من خلال إجراء الدراسة الميدانية المتمثلة في تطبيق الاستبانة على بعض العاملين في بنك التضامن الإسلامي الدولي - المركز الرئيسي - بأمانة العاصمة صنعاء.

ومن خلال الاعتماد على نوعين أساسيين من البيانات:

1. البيانات الأولية:

دد

1 عبيدات، ذوبقان؛ عدس؛ عبد الرحمن، عبد الحق؛ كايد، البحث العلمي، مفهومه، أدواته، أساليبه، دار أسامة للنشر والتوزيع، الرياض، (2003).

يتعلق بالجانب الميداني من خلال توزيع استبيانات لدراسة مفردات مجتمع الدراسة وحصر وتجميع المعلومات لذلك وتفريغها وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS (Statistical Package for Social Science) بالإضافة الى الاختبارات الإحصائية الأخرى بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

2. البيانات الثانوية:

تتعلق بالجانب النظري من خلال البحث في الكتب والدوريات والمنشورات المتعلقة بموضوع الإفصاح المحاسبي وزيادة الربحية في البنوك.

وبما أنَّ موضوع البحث هو دور المراجع الداخلي في الحد من مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني في المصارف اليمنية فهو نوع من الوصف للوضع الحاصل في المصارف الإلكترونية في أمانة العاصمة، لذا فإنَّ من أنسب المناهج لمثل هذا النوع من البحث هو المنهج الوصفي التحليلي الذي عرفه جواد بأنه: "طريقة في البحث تتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة ومتاحة للبحث والقياس كما هي دون تدخل الباحث في مجرياتها، ويستطيع الباحث أن يتفاعل معها ويصفها ويحللها من خلال البحث عن العلاقة".

ثانياً: مجتمع البحث

يقصد بمجتمع البحث بأنه: "جميع مفردات أو وحدات الظاهرة تحت البحث"، وقد شمل مجتمع البحث العاملين وموظفي بنك التضامن الإسلامي الدولي - المركز الرئيسي - بأمانة العاصمة صنعاء.

ثالثاً: عينة البحث

تُعرَّف العينة بأنها: "جزء من المجتمع يتم اختيارها وفق قواعد خاصة بحيث تكون العينة المسحوبة ممثلة قدر الإمكان لمجتمع الدراسة".

تكونت عينة الدراسة من عينة (وموظفي بنك التضامن الإسلامي الدولي - المركز الرئيسي - بأمانة العاصمة صنعاء).

وقد تم أخذ عينة عشوائية من مجتمع الدراسة تمثلت في (68) موظفاً من العاملين في بنك التضامن الإسلامي الدولي - المركز الرئيسي - بأمانة العاصمة صنعاء.

رابعاً: خصائص عينة البحث وفقاً للبيانات الديموغرافية

متغيرات الديموغرافية:

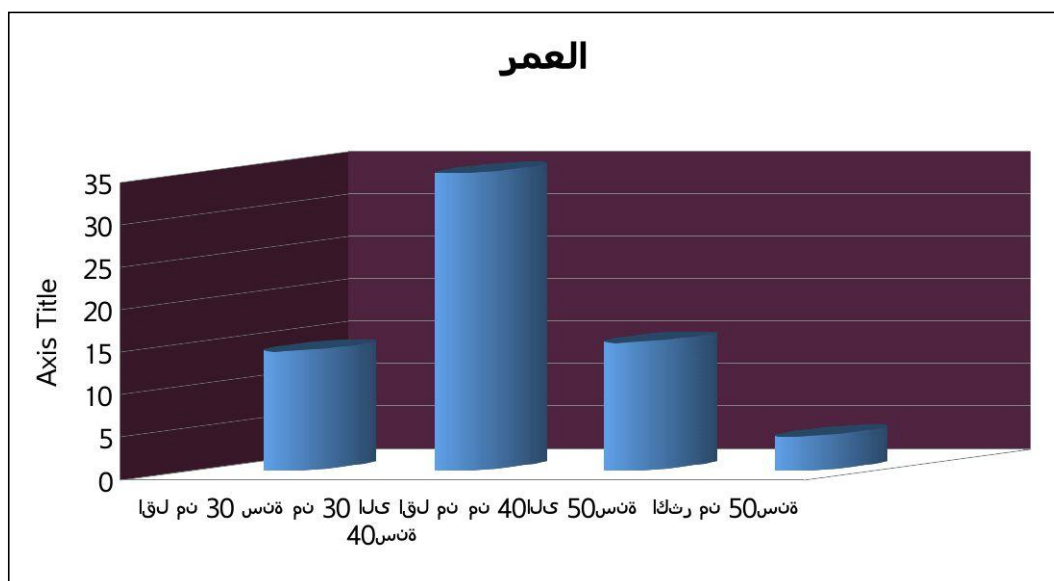
1. متغير العمر

جدول (1) - يوضح متغير العمر لعينة البحث

النسبة	العدد	الفئة العمرية
20.6%	14	أقل من 30 سنة
51.5%	35	من 30 إلى أقل من 40 سنة
22.1%	15	من 40 إلى 50 سنة
5.9%	4	أكثر من 50 سنة
100.0%	68	المجموع

يتضح من الجدول السابق أن جميع أفراد عينة البحث قد أجابوا عن متغير المؤهل بعدد (68) وبنسبة (100%) يتضح من الجدول أن أغلبية العينة جاءت من أصحاب الفئة العمرية (من 30 - وأقل من 40 سنة) بنسبة (51.5%)، يليهم أصحاب الفئة العمرية (من 40 - 50 سنة) بنسبة (22.1%) وجاءت نسبة العينة من الفئة العمرية (أقل من 30 سنة) (20.6%). وأخيراً جاء أكبر من 50 سنة بنسبة (5.9%) وقد تم تمثيلهم في الشكل البياني التالي والذي يعرض توزيع عينة البحث حسب متغير العمر:

شكل توضيحي (1) - يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة البحث حسب العمر



2. متغير المؤهل العلمي:

جدول (2) - يوضح متغير الدرجة العلمية لعينة الدراسة

النسبة	التكرارات	المؤهل
72%	49	بكالوريوس
13%	9	ماجستير
15%	10	أخرى
100%	68	المجموع

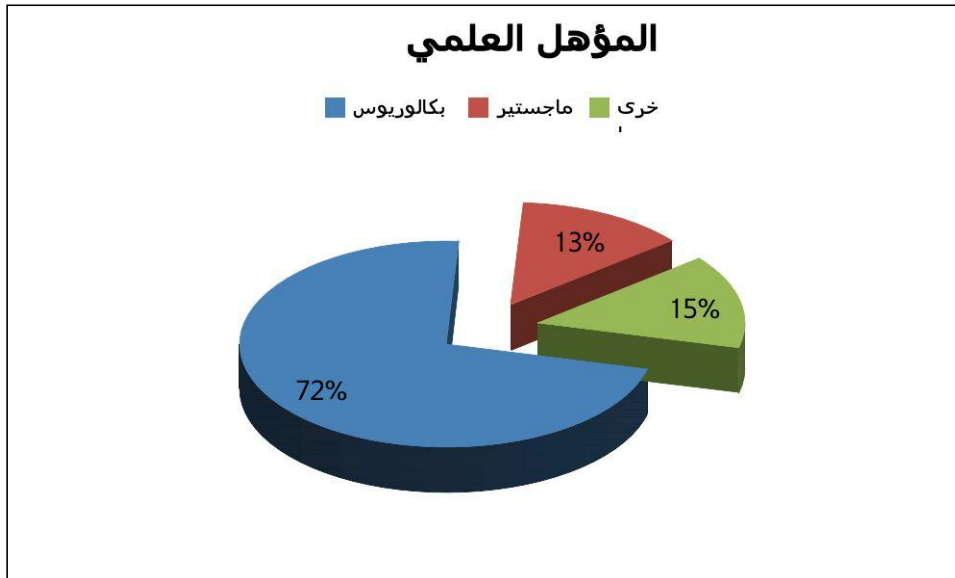
يتضح من الجدول السابق أن جميع أفراد عينة البحث قد أجابوا عن متغير المؤهل بعدد

(68) وبنسبة (100%) كما يتضح من الجدول أن أغلبية العينة جاءت من أصحاب مؤهل

البكالوريوس بنسبة (72%)، يليهم أصحاب المؤهلات الأخرى بنسبة (15%) وجاءت نسبة العينة

من الفئة مؤهل الماجستير أخيراً بنسبة (13%) وقد تم تمثيلهم في الشكل البياني التالي والذي يعرض توزيع عينة البحث حسب متغير المؤهل:

شكل توضيحي (2) - يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة البحث حسب المؤهل



3. متغير سنوات الخبرة:

جدول (3) - يوضح متغير مدة الخدمة في العمل الحالي لعينة الدراسة

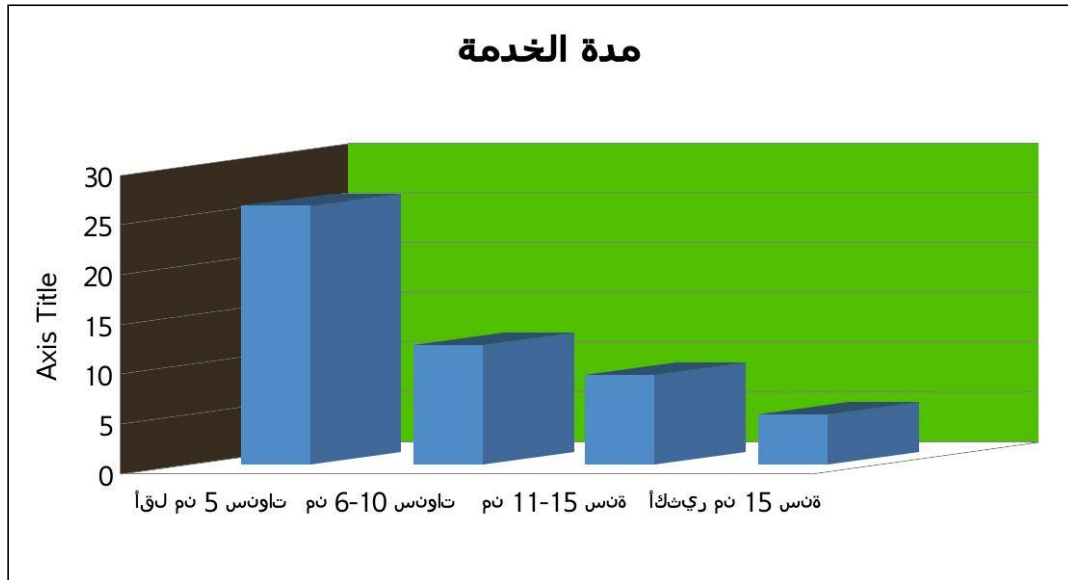
النسبة	مدة الخدمة	السنوات
50.0%	26	أقل من 5 سنوات
23.1%	12	من 6-10 سنوات
17.3%	9	من 11-15 سنة
9.6%	5	أكثر من 15 سنة
100%	68	الكلي

يتبين من الجدول (3) أن معظم المشاركين على أداة البحث كانوا من ذوي الخبرة (أقل من 7 سنوات) وبعدد (26) وما نسبته (50%)، ثم ذوي الخبرة (من 7-14 سنة) وبعدد (12) وما نسبته

(23.1%)، ثم ذوي الخبرة (من 15 الى 25 سنة) وبعدهد (9) وما نسبته (17.3%)، وأخيرا ذوي

خبرة (أكثر من 25 سنة) وبعدهد (5) وما نسبته (9.6%)، والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل توضيحي (3) - مدة الخدمة



4. متغير التخصص:

جدول (4) - يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة البحث حسب متغير التخصص

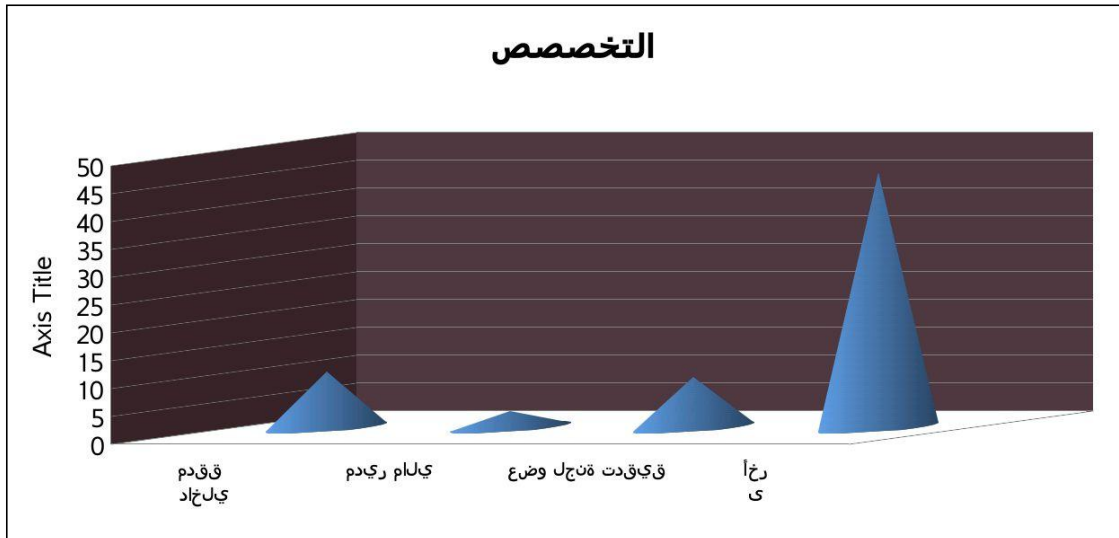
النسبة	العدد	الوظيفة
15%	10	مدقق داخلي
4%	3	مدير مالي
13%	9	عضو لجنة تدقيق
68%	46	أخرى
المجموع	68	100%

يتضح من الجدول أن أغلبية العينة جاءت من أصحاب الفئة العمرية (من 30 - وأقل من 40

سنة) بنسبة (51.5%)، يليهم أصحاب الفئة العمرية (من 40 - 50 سنة) بنسبة (22.1%) وجاءت

نسبة العينة من الفئة العمرية (أقل من 30 سنة) (20.6%). وأخيراً جاء أكبر من 50 سنة بنسبة (5.9%)، وتم تمثيلها في الشكل التالي والذي يبرز توزيع عينة البحث وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي

شكل توضيحي (4) - يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة البحث حسب التخصص



خامساً: أداة البحث:

تم استخدام استبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات اللازمة لموضوع الدراسة، وقد تم إعداد الاستبانة على النحو الآتي:

1. إعداد الاستبانة بحيث تضمنت على (28) فقرة، موزعة على محورين، من أجل

استخدامها في جمع البيانات من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة والأدبيات

الإدارية ذات العلاقة والتي لها صلة بموضوع الدراسة.

2. عرض الاستبانة على المشرف من أجل معرفة مدى ملاءمتها لجمع البيانات، ثم تم

عرضها على مجموعة من المحكمين، ملحق، لإبداء آرائهم، من حيث الإضافة أو

التعديل أو الحذف.

3. 3- توزيع الاستبانة على عينة الدراسة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

بدائل الإجابة في الاستبيان:

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale) لتحديد بدائل الإجابة، حيث كان ترتيب

بدائل الإجابة على النحو الآتي:

(موافق بشدة — موافق — موافق إلى حد ما — غير موافق — غير موافق بشدة)

ولقد تم إعطاء كل بديل من بدائل الإجابة درجات تعبر عن تدرج البدائل من الأقل قيمة إلى

الأعلى قيمة على النحو الآتي:

جدول (5) - يوضح بدائل الإجابة ودرجاتها وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

وللتعرف على دور نظم المعلومات المحاسبية في قياس كفاءة التدقيق الخارجي تم استخدام

المعادلة الآتية لتحديد الفئات المختلفة لاستجابات أفراد مجتمع الدراسة: (جوادي، 2012: 142)

طول المسافة الفاصلة بين كل فئة والتي تليها = (الحد الأعلى للبديل - الحد الأدنى للبديل) / عدد المستويات

$$\text{طول المسافة} = \frac{1-5}{5} = \frac{4}{5} = 0.80$$

وبإضافة هذه المسافة يمكن تحديد الخمسة المستويات التي يمكن بواسطتها تحديد مدى موافقة

أفراد العينة لفقرات المقياسين، وذلك على النحو الآتي:

- المستوى (غير موافق بشدة)، ويمثل: (منخفض جداً) يكون من: (1 - 1.8)

- المستوى (غير موافق)، ويمثل: (منخفض) يكون من: (1.81 - 2.60)

- المستوى (موافق إلى حد ما)، ويمثل: (متوسط) يكون من: (2.61 - 3.40)

- المستوى (موافق)، ويمثل: (كبير) يكون من: (3.41 - 4.20)

- المستوى: (موافق بشدة)، ويمثل: (كبير جداً) يكون من: (4.21 - 5)

صدق وثبات الأداة

1. صدق الأداة

1- صدق المحكمين:

للتأكد من صدق الأداة قام الباحثون بعرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين بالجامعة، الأخذ بآرائهم في فقرات الاستبانة ومحاورها وذلك بالتعديل أو الإضافة أو الحذف، وتم الأخذ بتلك التوجيهات.

2- صدق الاتساق الداخلي للفقرات:

وللتأكد من صدق الاتساق الفقرات قام الباحثون بحساب معامل الارتباط (بيرسون) بين الفقرات والدرجة الكلية مستخدمين البرنامج الإحصائي (SPSS). وكانت كما هي مبينة بالجدول التالي:

جدول (6) - يوضح معامل الارتباط ما بين أسئلة المحور مع المحور نفسه (الاتساق الداخلي للفقرات)

المحور	الفقرات	درجة الارتباط
التزام المراجع الأنشطة التي يتولى مراجعتها المخاطر المصرفية	يلتزم المراجع الداخلي بالاستقلال عن الأنشطة التي يتولى مراجعتها	.830**
	يتسم أداء المراجع الداخلي بالحياد وعدم وجود مصالح أو ضغوط	.458**
	يعزز القدرة على الحد من المخاطر المصرفية الإلكترونية	.598**
	يشترط المراجع الداخلي أن يكون أفراد إدارة المراجعة الداخلي مؤهلين علمياً وعملياً لتفعيل دور المراجعة الداخلية على أساس المخاطر.	.536**

284*	يمتلك المراجع الداخلي معرفة كافية بالمعايير المهنية الواجبة لتفعيل مبادئ إدارة المخاطر المصرفية الإلكترونية.	توفر الكفاءة العلمية والعملية لدى المراجع الداخلي
159.	يتلقى المراجع الداخلي التدريب العلمي والتمارين عن طريق الممارسة لتفعيل مبادئ إدارة المخاطر.	
431**	يمتلك المراجع الداخلي خبرة عملية سابقة كافية تمكنه من اكتشاف المخاطر الإلكترونية المصرفية.	
315**	تحديد فريق المراجعة الداخلية من ذوي الكفاءة والخبرة للقيام بعملية المراجعة الداخلية.	
646**	فحص كفاءة الموظفين وسياسات الإدارة في تدريبهم وتأهيلهم.	
778**	يشترط في موظفي المراجعة الداخلية أن يكونوا حاصلين على دراسات عليا وخبرات سابقة في المراجعة الداخلية.	
444**	الأخذ في الاعتبار احتمال أن ينجم عن المخاطر خطأ جوهري في البيانات المالية	دور الرقابة الداخلية في مساعدة المراجع الداخلي
598**	استخدام نتائج تقييم المخاطر لتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة الداخلية التي سيتم أداءها	
347**	تحديد المخاطر الهامة التي تتطلب اعتبارات مراجعة خاصة في الشركة	
432**	يقوم المراجع الداخلي بتحديد جميع المخاطر المصرفية الإلكترونية المتعمقة بنشاط البنك	
496**	يرتكز عمل المراجع الداخلي على تحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر من خلال الفحص والتقييم	
494**	يقوم المراجع الداخلي بتقييم ومتابعة أداء إدارة المخاطر بشكل مستمر مع تقديم النصح لمجلس الإدارة عند اتخاذ قراراتها	
387**	يساهم قسم الرقابة الداخلية من خلال تقديم البيانات للمراجع الداخلي	تحتوي تقارير ومقترحات للمراجع الداخلي. 406**
665**	وبالتالي المساعدة في زيادة فعالية إدارة المخاطر الإلكترونية.	
787**	من مهام المدقق الداخلي التحقق من مدى إنجاز الأهداف المخطط لها لإدارة المخاطر	
635**	تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقرير بعد الانتهاء من كل عملية تدقيق للمراجع الداخلي	
566**	يشمل تقرير التدقيق الداخلي التحسينات التي قامت بها الجهات محل	

الفحص بعد آخر عملية فحص.

يوجد في نظام الرقابة الداخلية إجراءات لتأكد من القيام بجميع أعمال	**465.
وخوات المراجعة الداخلية.	

**** دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01) * دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)**

يتبن من الجدول السابق أن العلاقة ما بين كل محور والأسئلة الخاصة به هي علاقة طردية قوية في معظم فقرات الاستبيان ماعدا في بعض الفقرات وهذا يعني أن أسئلة الاستبيان تؤدي أو تخدم ما أعدت من أجله بالشكل المطلوب وهذا يدل على أن معظم أسئلة الاستبيان قد تم صياغتها بطريقة مثلى وصحيحة حيث تدل (***) على أن نسبة الموثوقية والتأكد هي 99% بينما تدل (*) على أن نسبة الموثوقية والتأكد هي 95%.

3- الصدق البنائي:

كما عمل الباحثون على إيجاد الصدق البنائي بإيجاد معامل الارتباط بين الدرجة الكلية والمحور وكانت النتائج كما هي مبينة بالجدول (8) التالي:

جدول (7) - يوضح معامل الارتباط بين محاور الأداة والدرجة الكلية

المحور	التزام المراجع الداخلي بمعايير المراجعة	توفر الكفاءة العلمية والعملية لدى المراجع الداخلي	توفر القدرة لدى المراجع الداخلي على اكتشاف مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني	التزام المراجع الداخلي بمعايير المراجعة
التزام المراجع الداخلي بمعايير المراجعة	1			
توفر الكفاءة العلمية والعملية لدى المراجع الداخلي	.586**	1		
توفر القدرة لدى المراجع الداخلي على اكتشاف مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني	.819**	.555**	1	
دور الرقابة الداخلية في مساعدة المراجع الداخلي	.369**	.323*	.360*	1

بينت نتائج التحليل بالجدول (7) السابق أن مدى الارتباط فيما بين محاور الدراسة أو العلاقة

فيما بينها هي علاقة طردية قوية وهذا يدل على أن الدراسة قد تم إعداد محاورها بطريقة دقيقة وصحيحة حيث خدمت ما أعدت من أجله وبهذا يكون الباحثون تأكدوا من صدق الأداة ويحتفظون بكافة فقرات الأداة..

2. ثبات الأداة:

للتأكد من ثبات الاستبانة استخدم الباحثون برنامج (SPSS) لحساب معامل الثبات ألفا

كرونباخ للاستبانة بشكل كلي فكانت ثبات (0.934) وهو معامل ثبات ممتاز. كما قام الباحث

بحساب معامل الثبات لمحور الأداة وكانت كما هي مبينة بالجدول التالي:

جدول (8) - يوضح معامل الثبات لمحور الاستبانة

محاور الاستبيان	عدد الفقرات	درجة الثبات Alpha	درجة المصدقية $\frac{1}{2}\text{Alpha}$
المخاطر المصرفية	15	71.8%	85%
الربحية	6	82.4%	91%

يتضح من الجدول أن قيمة معامل الثبات لأداة جمع البيانات بشكل عام جاءت بنسبة 71.8% و 82.4% (وهذا يعني أنه جاء بنسبة ثبات مرتفعة، وجاءت نسبة المصدقية لإجابات العينة 85%) و 91% (وهذا يعني أن درجة مصداقية الإجابات مرتفعة وهذا يعني أن العينة متجانسة في الاستجابة على الاستبيان ويمكن الاعتماد على النتائج في تعميمها على مجتمع البحث الذي تم سحب العينة منه..).

مقياس الاستبانة:

للإجابة على الجزء الأول من الاستبانة لزم تحديد معيار درجة الاستجابة، ولتحديد طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) تم حساب المدى (5-1=4) ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس، وعلى ضوء ذلك أصبح طول الخلية الصحيح هو (0.80=4/5)، بعد ذلك أضيفت هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح بالإمكان تصنيف قيم الأوساط الحسابية لكل عبارة من العبارات، وكذلك للمتوسط الكلي لكل محور كما يلي.

أكبر من 4.20 إلى 5، يمثل موافق بشدة.

أكبر من 3.40 إلى 4.19 يمثل موافق.

أكبر من 2.60 إلى 3.39 يمثل محايد.

أكبر من 1.80 إلى 2.59 غير موافق

من 1 إلى 1.79 غير موافق بشدة

جدول (9) - يبين معايير لتطبيق الاستبانة

الدرجة المعيارية للإجابة				
موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
4.20 إلى 5	3.40 إلى 4.19	2.60 إلى 3.39	1.80 إلى 2.59	1 إلى 1.79

المعالجات الإحصائية:

بعد تفرغ وتحليل الاستبانة من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS) تم استخدام الاختبارات

الإحصائية التالية:

- النسب المئوية والتكرارات.
 - اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
 - معامل الارتباط بيرسون للتأكد من صدق واتساق فقرات الأداة
 - اختبار الفروق One-Sample Test للتعرف على درجة الممارسة.
- وللتأكد من دلال المتوسط لمؤشرات البحث تم استخدام (T)، وذلك لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة التطبيق لتلك المعايير قد وصلت إلى درجة التطبيق المتوسطة المقبولة (3) أم لا أم كبرت أو صغرت عن ذلك، وعليه فأن القرار الإحصائي حول توافر معايير البحث مرهون بالآتي:
- إذا كانت قيمة (T) المحسوبة كبيرة وموجبة الإشارة كون الوسط الحسابي للفقرة أكبر من الوسط الفرضي (3) (درجة الحياد)، وبدلالة معنوية عند مستوى دلالة (0.05).
 - وبنسبة احتمالية (sig.) أقل من (0.05)، فذلك معناه أن عينة البحث يرون تطبيق المؤشر،

- إذا كانت قيمة (T) المحسوبة كبيرة ولكن سالبة الإشارة كون الوسط الحسابي للفقرة أقل من الوسط الفرضي (3) (درجة الحياد) وبدلالة معنوية عند مستوى (0.05) أي بنسبة احتمالية (sig.) أقل من (0.05) فذلك معناه أن عينة البحث يرون عدم تطبيق المؤشر، وبالتالي فإن تلك المؤشرات "غير متوافرة".
- أما في حالة أن قيمة (T) المحسوبة صغيرة سواء موجبة أو سالبة الإشارة والفرق بين الوسط الفرضي (3) والوسط الحسابي للفقرة غير دال معنوياً عند مستوى (0.05) أي بنسبة احتمالية (sig.) أكبر من (0.05)، فذلك معناه أن عينة البحث يرون توافر تلك المؤشرات بدرجة متوسطة، وبالتالي فإن تلك الفقرات مطبقة "إلى حد ما".

الفصل الخامس

نتائج البحث وتفسيرها

الفصل الخامس: نتائج البحث وتفسيرها

الإجابة على فرضيات البحث

الإجابة على الفرضية الأولى والتي نصها:

يوجد دور ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة تساوي (0.05) ما بين التزام المراجع

الداخلي بمعايير المراجعة والحد من المخاطر الإلكترونية المصرفية

للتحقق من صحة الفرضية: تم استخدام اختبار One-Sample Test لاختبار صحة الفرضية

وكانت النتائج كما هي مبينة بالجدول (10) التالي:

جدول (10) - المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لفقرات محور "الالتزام المراجع الداخلي بمعايير المراجعة يعزز قدرته على الحد من المخاطر الإلكترونية المصرفية"

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	قيمة الاختبار (t)	Sig.	الدلالة اللفظية
1	الالتزام المراجع الداخلي بالاستقلال عن الأنشطة التي يتولى مراجعتها يحد من المخاطر المصرفية الإلكترونية	4.2059	0.7833	84%	9.615794	.000	موافق بشدة
2	يلتزم المراجع الداخلي بالاستقلال عن الأنشطة التي يتولى مراجعتها	3.8971	0.9326	78%	6.008242	.000	موافق
3	يتسم أداء المراجع الداخلي بالحياد وعدم وجود مصالح أو ضغوط يعزز القدرة على الحد من المخاطر المصرفية الإلكترونية	3.8529	0.8684	77%	6.134516	.000	موافق
4	يشترط المراجع الداخلي أن يكون أفراد إدارة المراجعة الداخلي مؤهلين علمياً وعملياً لتفعيل دور المراجعة الداخلية على أساس المخاطر.	3.7206	0.8258	74%	5.450312	.000	موافق
5	يعمل المراجع الداخلي على التأكيد من أن معايير أداء البنك يتم تحقيقها والتي تمكنه من متابعة تفعيل مبادئ إدارة المخاطر.	4.3088	.77762	86%	10.51254	.000	موافق بشدة

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	قيمة الاختبار (t)	Sig.	الدلالة اللفظية
6	يقوم المراجع الداخلي بتقديم تأكيد بأن المخاطر المصرفية الإلكترونية تدار بشكل فعال	4.1618	.82154	83%	8.832927	.000	موافق
	المتوسط العام للمحور الأول	4.0245	0.8348	80%	7.759055	.000	موافق

يتضح من الجدول (10) أن اختبار (T) لدرجة مؤشرات (التزام المراجع الداخلي بمعايير المراجعة يعزز قدرته على الحد من المخاطر الإلكترونية المصرفية) قد تتراوح بين (5.45) و (10.51)، وبمتوسط حسابي تتراوح بين (3.7206) و (4.3088)، أي بدرجة دور بين كبير إلى كبير جداً، حيث حصلت الفقرة (5) ونصها " يعمل المراجع الداخلي على التأكيد من أن معايير أداء البنك يتم تحقيقها والتي تمكنه من متابعة تفعيل مبادئ إدارة المخاطر.."، على أعلا قيمة لـ (T) المحسوبة بمقدار (10.51254) وهي كبيرة وموجبة و دالة إحصائياً، بوسط حسابي (4.3088) أكبر من الوسط الفرضي (3)، وهذا يدل على أنها تلعب دور بدرجة كبيرة جداً. فيما حصلت الفقرة (4) ونصها: " يشترط المراجع الداخلي أن يكون أفراد إدارة المراجعة الداخلي مؤهلين علمياً وعملياً لتفعيل دور المراجعة الداخلية على أساس المخاطر.. " على أقل قيمة لـ (T) المحسوبة بلغت (5.45) وهي كبيرة وموجبة ودالة إحصائياً، بوسط حسابي بلغ (3.7206) أكبر من الوسط الفرضي (3)، وهذا يعني بأن لها دور مهم بدرجة كبيرة، لذا فهي متوفرة.

وبشكل عام حصل محور " التزام المراجع الداخلي بمعايير المراجعة يعزز قدرته على الحد من المخاطر الإلكترونية المصرفية " على قيمة لـ (T) المحسوبة بلغت (7.75) وهي كبيرة وموجبة ودالة إحصائياً بمتوسط حسابي (4.0245) أكبر من الوسط الفرضي (3) وهذا يعني معظم آراء عينة الدراسة يرون أنه توجد علاقة ما بين التزام المراجع الداخلي بمعايير المراجعة و الحد

من المخاطر الإلكترونية المصرفية ، وبالتالي تقبل الفرضية التي تنص على أنه: يوجد دور ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة تساوي (0.05) ما بين التزام المراجع الداخلي بمعايير المراجعة و الحد من المخاطر الإلكترونية المصرفية.

الإجابة على الفرضية الثانية والتي نصها:

يوجد دور ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة تساوي (0.05) ما بين توفر الكفاءة العلمية والعملية لدى المراجع الداخلي والحد من المخاطر الإلكترونية المصرفية.

للتحقق من صحة الفرضية: تم استخدام اختبار One-Sample Test لاختبار صحة الفرضية

وكانت النتائج كما هي مبينة بالجدول (11) التالي:

جدول (11) - المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال ((Sig. لفقرات محور " توفر الكفاءة العلمية والعملية لدى المراجع الداخلي حيث يعزز من قدرته على الحد من مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني "

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	قيمة الاختبار (t)	Sig.	الدلالة اللفظية
1	يمتلك المراجع الداخلي معرفة كافية بالمعايير المهنية الواجبة لتفعيل مبادئ إدارة المخاطر المصرفية الإلكترونية.	4.3088	.77762	86%	10.51254	.000	موافق بشدة
2	يتلقى المراجع الداخلي التدريب العلمي والتمرين عن طريق الممارسة لتفعيل مبادئ إدارة المخاطر.	4.1618	.82154	83%	8.832927	.000	موافق
3	يمتلك المراجع الداخلي خبرة عملية سابقة كافية تمكنه من اكتشاف المخاطر الإلكترونية المصرفية.	4.1324	.71036	83%	9.956882	.000	موافق
4	تحديد فريق المراجعة الداخلية من ذوي الكفاءة والخبرة للقيام بعملية المراجعة الداخلية.	3.9265	.91938	79%	6.294371	.000	موافق
5	فحص كفاءة الموظفين وسياسات الإدارة في تدريبهم وتأهيلهم.	3.8529	0.8684	77%	6.134516	.000	موافق

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	قيمة الاختبار (t)	Sig.	الدلالة اللفظية
6	يشترط في موظفي المراجعة الداخلية أن يكونوا حاصلين على دراسات عليا وخبرات سابقة في المراجعة الداخلية.	4.1224	.71036	83%	9.868954	.000	موافق
	الدرجة الكلية للمحور	4.0841	0.8012	81%	8.60	.000	موافق

يتضح من الجدول (11) أن اختبار (T) لدرجة مؤشرات (توفر الكفاءة العلمية والعملية لدى المراجع الداخلي حيث يعز زمن قدرته على الحد من مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني) قد تتراوح بين (6.1345) و (10.5125)، وبمتوسط حسابي تتراوح بين (4.3088) و (3.8529)، أي بدرجة دور بين كبير إلى كبير جداً، حيث حصلت الفقرة (1) ونصها: "يملك المراجع الداخلي معرفة كافية بالمعايير المهنية الواجبة لتفعيل مبادئ إدارة المخاطر المصرفية الإلكترونية"، على أعلا قيمة لـ (T) المحسوبة بمقدار (10.5125) وهي كبيرة وموجبة ودالة إحصائياً، بوسط حسابي (4.3088) أكبر من الوسط الفرضي (3)، وهذا يدل على أنها تلعب دور بدرجة كبيرة جداً. فيما حصلت الفقرة (5) ونصها: "فحص كفاءة الموظفين وسياسات الإدارة في تدريبهم وتأهيلهم." على أقل قيمة لـ (T) المحسوبة بلغت (6.1345) وهي كبيرة وموجبة ودالة إحصائياً، بوسط حسابي بلغ (3.8529) أكبر من الوسط الفرضي (3)، وهذا يعني بأن لها دور مهم بدرجة كبيرة، لذا فهي متوفرة.

وبشكل عام حصل محور "توفر الكفاءة العلمية والعملية لدى المراجع الداخلي حيث يعزز من قدرته على الحد من مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني" على قيمة لـ (T) المحسوبة بلغت (8.60) وهي كبيرة وموجبة ودالة إحصائياً بمتوسط حسابي (4.0841) أكبر من الوسط الفرضي (3) وهذا يعني معظم آراء عينة الدراسة يرون أنه توجد علاقة ما بين توفر الكفاءة العلمية والعملية

لدى المراجع الداخلي والحد من المخاطر الإلكترونية المصرفية. وبالتالي تقبل الفرضية التي تنص على أنه: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) ما بين توفر الكفاءة العلمية والعملية لدى المراجع الداخلي والحد من المخاطر الإلكترونية المصرفية.

الإجابة على الفرضية الثالثة والتي نصها:

يوجد دور ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة تساوي (0.05) ما بين توفر القدرة لدى المراجع الداخلي على اكتشاف مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني والحد من المخاطر الإلكترونية المصرفية.

للتحقق من صحة الفرضية: تم استخدام اختبار One-Sample Test لاختبار صحة الفرضية

وكانت النتائج كما هي مبينة بالجدول (11) التالي:

جدول (12) المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لفقرات محور " توفر القدرة لدى المراجع الداخلي على اكتشاف مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني ليعزز من قدرته على الحد من المخاطر المصرفية "

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	قيمة الاختبار (t)	Sig.	الدلالة اللفظية
1	ربط المخاطر المصرفية الإلكترونية مع الأخطاء التي قد تحدث عند مستوى الإثبات	4.1912	.67487	84%	69.859	.000	موافق
2	الأخذ في الاعتبار ما إذا كانت المخاطر كبيرة بحيث تؤدي إلى خطأ جوهري في البيانات المالية الإلكترونية	3.7941	.72398	76%	11.02469	.000	موافق
3	الأخذ في الاعتبار احتمال أن ينجم عن المخاطر خطأ جوهري في البيانات المالية	3.7794	.80753	76%	6.850947	.000	موافق
4	استخدام نتائج تقييم المخاطر لتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة الداخلية التي سيتم أدائها	3.2206	.99018	64%	6.028423	.000	محايد

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	قيمة الاختبار (t)	Sig.	الدلالة اللفظية
5	تحديد مدى تأثير المخاطر المتعلقة بالأخطاء الجوهرية ذات الصلة بفئات المعاملات وأرصدة الحسابات عمى مستوى البيانات الإلكترونية	3.7059	.82965	74%	1.391532	.000	موافق
6	تحديد المخاطر الهامة التي تتطلب اعتبارات مراجعة خاصة في الشركة	3.6324	.78994	73%	5.314351	.000	موافق
7	يقوم المراجع الداخلي بتحديد جميع المخاطر المصرفية الإلكترونية المتعمقة بنشاط البنك	3.8529	0.8684	77%	5.000342	.000	موافق
8	يرتكز عمل المراجع الداخلي على تحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر من خلال الفحص والتقييم	4.1224	.71036	83%	6.134516	.000	موافق
9	يقوم المراجع الداخلي بتقييم ومتابعة أداء إدارة المخاطر بشكل مستمر مع تقديم النصح لمجلس الإدارة عند اتخاذ قراراتها	3.7463	.51014	75%	9.868954	.000	موافق
	الدرجة الكلية للمحور	3.7828	0.7672	76%	13.4969	.000	موافق

يتضح من الجدول (12) أن اختبار (T) لدرجة مؤشرات (توفر القدرة لدى المراجع الداخلي على اكتشاف مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني ليعزز من قدرته على الحد من المخاطر المصرفية) قد تتراوح بين (6.0284) و (69.859)، وبمتوسط حسابي تتراوح بين (4.1912) و (3.2206)، أي بدرجة دور بين كبير إلى كبير جداً، حيث حصلت الفقرة (1) ونصها "ربط المخاطر المصرفية الإلكترونية مع الأخطاء التي قد تحدث عند مستوى الإثبات"، على أعلا قيمة لـ (T) المحسوبة بمقدار (69.859) وهي كبيرة وموجبة و دالة إحصائياً، بوسط حسابي (4.1912) أكبر من الوسط الفرضي (3)، وهذا يدل على أنها تلعب دور بدرجة كبيرة جداً. فيما حصلت الفقرة (4) ونصها: " استخدام نتائج تقييم المخاطر لتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة الداخلية التي سيتم أداؤها" على أقل قيمة لـ (T) المحسوبة بلغت (6.0284) وهي كبيرة وموجبة

ودالة إحصائية، بوسط حسابي بلغ (3.2206) أكبر من الوسط الفرضي (3)، وهذا يعني بأن لها دور مهم بدرجة كبيرة، لذا فهي متوفرة.

وبشكل عام حصل محور " توفر القدرة لدى المراجع الداخلي على اكتشاف مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني ليعزز من قدرته على الحد من المخاطر المصرفية " على قيمة T المحسوبة بلغت (13.497) وهي كبيرة وموجبة ودالة إحصائية بمتوسط حسابي (3.7828) أكبر من الوسط الفرضي (3) وهذا يعني معظم آراء عينة الدراسة يرون أنه توجد علاقة ما بين توفر القدرة لدى المراجع الداخلي على اكتشاف مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني والحد من المخاطر الإلكترونية المصرفية.. وبالتالي تقبل الفرضية التي تنص على أنه: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) ما بين توفر القدرة لدى المراجع الداخلي على اكتشاف مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني والحد من المخاطر الإلكترونية المصرفية.

الإجابة على الفرضية الرابعة والتي نصها:

يوجد دور ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة تساوي (0.05) ما بين دور للرقابة الداخلية في مساعدة المراجع الداخلي والحد من المخاطر الإلكترونية المصرفية.

للتحقق من صحة الفرضية: تم استخدام اختبار One-Sample Test لاختبار صحة الفرضية

وكانت النتائج كما هي مبينة بالجدول (13) التالي:

جدول (13) - المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لفقرات محور "هناك دور للرقابة الداخلية في مساعدة المراجع الداخلي على الحد من مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني"

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	قيمة الاختبار (t)	Sig.	الدلالة اللفظية
1	يساهم قسم الرقابة الداخلية من خلال تقديم البيانات للمراجع الداخلي وبالتالي المساعدة في زيادة فعالية إدارة المخاطر الإلكترونية.	3.9559	.58422	79%	10.2197	.000	موافق

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	قيمة الاختبار (t)	Sig.	الدلالة اللفظية
2	من ميام المدقق الداخلي التحقق من مدى إنجاز الأهداف المخطط لها لإدارة المخاطر	3.7059	.82965	74%	5.314351	.000	موافق
3	تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقرير بعد الانتهاء من كل علمية تدقيق للمراجع الداخلي	3.6324	.78994	73%	5.000342	.000	موافق
4	يشمل تقرير التدقيق الداخلي التحسينات التي قامت بها الجهات محل الفحص بعد آخر عملية فحص.	3.6224	.78994	73%	4.921273	.000	موافق
5	تحتوي تقارير الرقابة الداخلية على توصيات ومقترحات للمراجع الداخلي.	3.8529	0.8684	77%	6.134516	.000	موافق
6	يوجد في نظام الرقابة الداخلية إجراءات لتأكد من القيام بجميع أعمال وأدوات المراجعة الداخلية.	3.7941	.72398	76%	6.850947	.000	موافق
7	يوجد اتصال مباشر بين الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية لتبادل البيانات والمعلومات	4.1224	.71036	83%	9.868954	.000	موافق
	الدرجة الكلية للمحور	3.8123	0.75664	76.43%	6.90144	.000	موافق

يتضح من الجدول (13) أن اختبار (T) لدرجة مؤشرات (هناك دور للرقابة الداخلية في مساعدة المراجع الداخلي على الحد من مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني) قد تتراوح بين (4.9212) و (10.2197)، وبمتوسط حسابي تتراوح بين (4.1224) و (3.6224)، أي بدرجة دور بين كبير إلى كبير جداً، حيث حصلت الفقرة (1) ونصها " يساهم قسم الرقابة الداخلية من خلال تقديم البيانات للمراجع الداخلي وبالتالي المساعدة في زيادة فعالية إدارة المخاطر الإلكترونية.

"، على أعلى قيمة لـ (T) المحسوبة بمقدار (10.2197) وهي كبيرة وموجبة ودالة إحصائياً، بوسط حسابي (3.9559) أكبر من الوسط الفرضي (3)، وهذا يدل على أنها تلعب دور بدرجة كبيرة جداً. فيما حصلت الفقرة (4) ونصها: " يشمل تقرير التدقيق الداخلي التحسينات التي قامت بها الجهات محل الفحص بعد آخر عملية فحص. " على أقل قيمة لـ (T) المحسوبة بلغت (4.9212) وهي كبيرة وموجبة ودالة إحصائياً، بوسط حسابي بلغ (3.6224) أكبر من الوسط الفرضي (3)، وهذا يعني بأن لها دور مهم بدرجة كبيرة، لذا فهي متوفرة.

وبشكل عام حصل محور " هناك دور للرقابة الداخلية في مساعدة المراجع الداخلي على الحد من مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني " على قيمة لـ (T) المحسوبة بلغت (6.90144) وهي كبيرة وموجبة ودالة إحصائياً بمتوسط حسابي (3.8123) أكبر من الوسط الفرضي (3) وهذا يعني معظم آراء عينة الدراسة يرون أنه توجد علاقة ما بين دور للرقابة الداخلية في مساعدة المراجع الداخلي والحد من المخاطر الإلكترونية المصرفية.. وبالتالي تقبل الفرضية التي تنص على أنه: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) ما بين دور للرقابة الداخلية في مساعدة المراجع الداخلي والحد من المخاطر الإلكترونية المصرفية.

خلاصه تفسير نتائج البحث

1. حصل محور " التزام المراجع الداخلي بمعايير المراجعة يعزز قدرته على الحد من المخاطر الإلكترونية المصرفية " على قيمة لـ (T) المحسوبة بلغت (7.75) وهي كبيرة وموجبة ودالة إحصائياً بمتوسط حسابي (4.0245) أكبر من الوسط الفرضي (3) وهذا يعني معظم آراء عينة الدراسة يرون أنه توجد علاقة ما بين التزام المراجع الداخلي بمعايير المراجعة والحد من المخاطر الإلكترونية المصرفية.

2. تقبل الفرضية التي تنص على أنه: يوجد دور ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة تساوي (0.05) ما بين التزام المراجع الداخلي بمعايير المراجعة والحد من المخاطر الإلكترونية المصرفية.

3. حصل محور " توفر الكفاءة العلمية والعملية لدى المراجع الداخلي حيث يعزز من قدرته على الحد من مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني " على قيمة لـ (T) المحسوبة بلغت (8.60) وهي كبيرة وموجبة ودالة إحصائياً بمتوسط حسابي (4.0841) أكبر من الوسط الفرضي (3) وهذا يعني معظم آراء عينة الدراسة يرون أنه توجد علاقة ما بين توفر الكفاءة العلمية والعملية لدى المراجع الداخلي والحد من المخاطر الإلكترونية المصرفية.

4. تقبل الفرضية التي تنص على أنه: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) ما بين توفر الكفاءة العلمية والعملية لدى المراجع الداخلي والحد من المخاطر الإلكترونية المصرفية

5. حصل محور " توفر القدرة لدى المراجع الداخلي على اكتشاف مخاطر العمل المصرفي

الإلكتروني ليعزز من قدرته على الحد من المخاطر المصرفية " على قيمة لـ (T)

المحسوبة بلغت (13.497) وهي كبيرة وموجبة ودالة إحصائياً بمتوسط حسابي

(3.7828) أكبر من الوسط الفرضي (3) وهذا يعني معظم آراء عينة الدراسة يرون أنه

توجد علاقة ما بين توفر القدرة لدى المراجع الداخلي على اكتشاف مخاطر العمل

المصرفي الإلكتروني والحد من المخاطر الإلكترونية المصرفية.

6. تقبل الفرضية التي تنص على أنه: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة

(0.05) ما بين توفر القدرة لدى المراجع الداخلي على اكتشاف مخاطر العمل المصرفي

الإلكتروني والحد من المخاطر الإلكترونية المصرفية.

7. حصل محور " هناك دور للرقابة الداخلية في مساعدة المراجع الداخلي على الحد من

مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني " على قيمة لـ (T) المحسوبة بلغت (6.90144)

وهي كبيرة وموجبة ودالة إحصائياً بمتوسط حسابي (3.8123) أكبر من الوسط الفرضي

(3) وهذا يعني معظم آراء عينة الدراسة يرون أنه توجد علاقة ما بين دور للرقابة

الداخلية في مساعدة المراجع الداخلي والحد من المخاطر الإلكترونية المصرفية.

8. تقبل الفرضية التي تنص على أنه: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة

(0.05) ما بين دور للرقابة الداخلية في مساعدة المراجع الداخلي والحد من المخاطر

الإلكترونية المصرفية.

نتائج البحث:

من خلال تحليل بيانات البحث توصل الباحثون على النتائج التالية:

1. يوجد دور مهم للمراجع الداخلي في الحد من مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني في المصارف اليمنية.
2. أن التزام المراجع الداخلي بالاستقلال عن الأنشطة التي يتولى مراجعتها يحد من المخاطر المصرفية الإلكترونية
3. يلتزم المراجع الداخلي بالاستقلال عن الأنشطة التي يتولى مراجعتها
4. يتسم أداء المراجع الداخلي بالحياد وعدم وجود مصالح أو ضغوط يعزز القدرة على الحد من المخاطر المصرفية الإلكترونية
5. يشترط المراجع الداخلي أن يكون أفراد إدارة المراجعة الداخلي مؤهلين علمياً وعملياً لتفعيل دور المراجعة الداخلية على أساس المخاطر.
6. يعمل المراجع الداخلي على التأكيد من أن معايير أداء البنك يتم تحقيقها والتي تمكنه من متابعة تفعيل مبادئ إدارة المخاطر.
7. يقوم المراجع الداخلي بتقديم تأكيد بأن المخاطر المصرفية الإلكترونية تدار بشكل فعال
8. يمتلك المراجع الداخلي معرفة كافية بالمعايير المهنية الواجبة لتفعيل مبادئ إدارة المخاطر المصرفية الإلكترونية.
9. يتلقى المراجع الداخلي التدريب العملي والتمرين عن طريق الممارسة لتفعيل مبادئ إدارة المخاطر.
10. يمتلك المراجع الداخلي خبرة عملية سابقة كافية تمكنه من اكتشاف المخاطر الإلكترونية المصرفية.

11. تحديد فريق المراجعة الداخلية من ذوي الكفاءة والخبرة للقيام بعملية المراجعة الداخلية.
12. فحص كفاءة الموظفين وسياسات الإدارة في تدريبهم وتأهيلهم.
13. ربط المخاطر المصرفية الإلكترونية مع الأخطاء التي قد تحدث عند مستوى الإثبات.
14. الأخذ في الاعتبار ما إذا كانت المخاطر كبيرة بحيث تؤدي إلى خطأ جوهري في البيانات المالية الإلكترونية.
15. الأخذ في الاعتبار احتمال أن ينجم عن المخاطر خطأ جوهري في البيانات المالية.
16. استخدام نتائج تقييم المخاطر لتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة الداخلية التي سيتم أداءها.
17. تحديد مدى تأثير المخاطر المتعمقة بالأخطاء الجوهرية ذات الصلة بفئات المعاملات وأرصدة الحسابات على مستوى البيانات الإلكترونية.
18. تحديد المخاطر الهامة التي تتطلب اعتبارات مراجعة خاصة في الشركة.
19. يقوم المراجع الداخلي بتحديد جميع المخاطر المصرفية الإلكترونية المتعلقة بنشاط البنك.
20. يركز عمل المراجع الداخلي على تحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر من خلال الفحص والتقييم.
21. يقوم المراجع الداخلي بتقييم ومتابعة أداء إدارة المخاطر بشكل مستمر مع تقديم النصح لمجلس الإدارة عند اتخاذ قراراتها.
22. يساهم قسم الرقابة الداخلية من خلال تقديم البيانات للمراجع الداخلي في المساعدة في زيادة فعالية إدارة المخاطر الإلكترونية.
23. تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقرير بعد الانتهاء من كل عملية تدقيق للمراجع الداخلي.

24. يشمل تقرير التدقيق الداخلي التحسينات التي قامت بها الجهات محل الفحص بعد آخر عملية فحص.

25. تحتوي تقارير الرقابة الداخلية على توصيات ومقترحات للمراجع الداخلي.

26. يوجد في نظام الرقابة الداخلية إجراءات للتأكد من القيام بجميع أعمال وأدوات المراجعة الداخلية.

27. يوجد اتصال مباشر بين الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية لتبادل البيانات والمعلومات.

28. التزام المراجع الداخلي بمعايير المراجعة عزز من قدرته على الحد من المخاطر الإلكترونية المصرفية.

29. توفر الكفاءة العلمية والعملية لدى المراجع الداخلي يحد من المخاطر الإلكترونية المصرفية.

30. تسهم الرقابة الداخلية في مساعدة المراجع الداخلي على الحد من مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني.

31. قدرة المراجع الداخلي على اكتشاف مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني عززت من قدرته على الحد من المخاطر المصرفية.

32. توجد علاقة ما بين التزام المراجع الداخلي بمعايير المراجعة والحد من المخاطر الإلكترونية المصرفية بمتوسط حسابي (4.0245).

33. توجد علاقة ما بين توفر الكفاءة العلمية والعملية لدى المراجع الداخلي والحد من المخاطر الإلكترونية المصرفية بمتوسط حسابي (4.0841).

34. توجد علاقة ما بين توفر القدرة لدى المراجع الداخلي على اكتشاف مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني والحد من المخاطر الإلكترونية المصرفية بمتوسط حسابي (3.7828).

35. توجد علاقة ما بين دور للرقابة الداخلية في مساعدة المراجع الداخلي والحد من المخاطر

الإلكترونية المصرفية بمتوسط حسابي (3.8123).

التوصيات

يوصي الباحثون بالعديد من التوصيات أهمها:

1. يوصي الباحثون قيادة البنوك بأن تأخذ الضمانات والشروط عند منح القروض.
2. يوصي الباحثون قيادة البنوك بتأمين على القروض لتخفيف المخاطر.
3. يوصي الباحثون إدارة البنك أن تستخدم في استراتيجيتها الهندسة المالية لابتكار حلول لمخاطر الائتمان.
4. نوصي قيادة البنوك بتحديد نسبة السيولة المطلوبة من أجل تقليل مخاطر السيولة.
5. يوصي الباحثون إدارة البنك أن تستخدم مؤشرات مالية لتقييم السيولة.
6. يوصي الباحثون إدارة البنوك أن تقوم باتخاذ الإجراءات الاحتياطية في حالة عدم قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم.
7. يقترح الباحثون على إدارة البنك أن تقوم بإدارة رأس المال بشكل يقلل من مخاطر الصيرفة الإلكترونية.
8. يقترح الباحثون بأن تضع إدارة البنك قرارات الاستثمار وفق المتوفر من رأس المال.
9. يقترح الباحثون بأن تقوم إدارة البنك بجدولة طريقة سداد القروض لتجنب مخاطر عدم السداد.
10. من المفترض بأن تضع إدارة البنك أسعار الفائدة بما يتوافق مع الأسعار في البنوك الأخرى.
11. يوصي الباحثون بأن تكون أسعار الفائدة في البنوك متناسبة مع حجم التكلفة.
12. يوصي الباحثون بإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث مستقبلاً.
13. يقترح الباحثون الاستفادة من نتائج هذه الدراسة والدراسات السابقة المشابهة في نفس المجال.
14. على البنوك الاهتمام باستقطاب الكوادر العلمية الكفؤة والمؤهلة.

15. يجب على البنوك إلزام المراجعين الداخليين بمعايير المراجعة لما في ذلك من قدرته على الحد من المخاطر الإلكترونية المصرفية.

16. لابد على البنوك من وضع رقابة داخلية والعمل على تعزيزها لما لها من دور في مساعدة المراجع الداخلي على الحد من مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني.

17. على البنوك التعزيز من قدرات المراجع الداخلي على اكتشاف مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني وذلك من خلال التدريب لما في ذلك أثر كبير في الحد من مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني.

18. التزام المراجع الداخلي بمعايير المراجعة عزز من قدرته على الحد من المخاطر الإلكترونية المصرفية.

19. توفر الكفاءة العلمية والعملية لدى المراجع الداخلي يحد من المخاطر الإلكترونية المصرفية.

20. تسهم الرقابة الداخلية في مساعدة المراجع الداخلي على الحد من مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني.

21. قدرة المراجع الداخلي على اكتشاف مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني عززت من قدرته على الحد من المخاطر المصرفية.

استمارة الاستبانة

المحترمون

الأخوة/

تحية طيبة، وبعد...

يسرنا لفت عنايتكم الكريمة إلى أن هذا الاستبيان قد أعد بغية الحصول على البيانات المتعمقة بالجانب الميداني للتكليف الخاص بمقرر بحث التخرج في المحاسبة تحت عنوان: دور المراجع الداخلي في الحد من مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني في المصارف اليمنية.

وعلي

هـ:

فإن تقديمكم للمعلومات بموضوعية وحيادية واهتمام سيؤدي إلى مساعدة الطالبة في تحقيق أهداف البحث والخروج بنتائج ذات مصداقية عالية، مع إبداء أي ملاحظات ترونها للمساعدة في إنجاز التكليف، علماً بأن المعلومات التي ستدلون بها ستحاط ب السرية التامة وستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

الجزء الأول: المعلومات الشخصية:

يرجى التكرم بوضع علامة (√) أمام الإجابة المناسبة:

طبيعية العمل	
☐ مدير إدارة التدقيق	☐ مساعد مدير إدارة التدقيق
☐ مدقق داخلي	☐ موظف في دائرة التدقيق
العمر	
☐ أقل من 30 سنة	☐ من 31-40 سمو
☐ من 41-50 سنة	☐ 51 سنة فأكثر
سنوات الخبرة	
☐ أقل من 5 سنوات	☐ من 6-10 سنوات
☐ من 11-15 سنة	☐ أكثر من 15 سنة
التخصص	
☐ محاسبة	☐ اقتصاد
☐ إدارة أعمال	☐ علوم مالية ومصرفية
المؤهل العلمي	
☐ أقل من بكالوريوس	☐ بكالوريوس
☐ ماجستير	☐ دكتوراه

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المحور الأول: التزام المراجع الداخلي بمعايير المراجعة يعزز قدرته على الحد من المخاطر الإلكترونية المصرفية						
1-	التزام المراجع الداخلي بالاستقلال عن الأنشطة التي يتولى مراجعتها يحد من المخاطر المصرفية الإلكترونية.					
2-	يلتزم المراجع الداخلي بالاستقلال عن الأنشطة التي يتولى مراجعتها.					
3-	يتسم أداء المراجع الداخلي بالحياد وعدم وجود مصالح أو ضغوط يعزز القدرة على الحد من المخاطر المصرفية الإلكترونية.					
4-	يشترط المراجع الداخلي أن يكون أفراد إدارة المراجعة الداخلي مؤهلين علمياً وعملياً لتفعيل دور المراجعة الداخلية على أساس المخاطر.					
5-	يعمل المراجع الداخلي على التأكيد من أن معايير أداء البنك يتم تحقيقها والتي تمكنه من متابعة تفعيل مبادئ إدارة المخاطر.					
6-	يقوم المراجع الداخلي بتقديم تأكيد بأن المخاطر المصرفية الإلكترونية تدار بشكل فعال.					
المحور الثاني: توفر الكفاءة العلمية والعملية لدى المراجع الداخلي التي تساعده على الحد من مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني						
1-	يمتلك المراجع الداخلي معرفة كافية بالمعايير المهنية الواجبة لتفعيل مبادئ إدارة المخاطر المصرفية الإلكترونية.					
2-	يتلقى المراجع الداخلي التدريب العلمي والتمارين عن طريق الممارسة لتفعيل مبادئ إدارة المخاطر.					
3-	يمتلك المراجع الداخلي خبرة عملية سابقة كافية تمكنه من اكتشاف المخاطر الإلكترونية المصرفية.					
4-	تحديد فريق المراجعة الداخلية من ذوي الكفاءة والخبرة للقيام بعملية المراجعة الداخلية.					
5-	فحص كفاءة الموظفين وسياسات الإدارة في تدريبهم وتأهيلهم.					
6-	يشترط في موظفي المراجعة الداخلية أن يكونوا حاصلين على دراسات عليا وخبرات سابقة في المراجعة الداخلية.					
المحور الثالث: توفر القدرة لدى المراجع الداخلي على اكتشاف مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني						
1-	ربط المخاطر المصرفية الإلكترونية مع الأخطاء التي قد تحدث عند مستوى الإثبات					
2-	الأخذ في الاعتبار ما إذا كانت المخاطر كبيرة بحيث تؤدي إلى خطأ جوهري في البيانات المالية الإلكترونية					
3-	الأخذ في الاعتبار احتمال أن ينجم عن المخاطر خطأ جوهري في البيانات المالية					
4-	استخدام نتائج تقييم المخاطر لتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة الداخلية التي سيتم أدائها					

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5-	تحديد مدى تأثير المخاطر المتعمقة بالأخطاء الجوهرية ذات الصلة بفئات المعاملات وأرصدة الحسابات عمى مستوى البيانات الإلكترونية.					
6-	تحديد المخاطر الهامة التي تتطلب اعتبارات مراجعة خاصة في الشراكة					
7-	يقوم المراجع الداخلي بتحديد جميع المخاطر المصرفية الإلكترونية المتعمقة بنشاط البنك					
8-	يرتكز عمل المراجع الداخلي على تحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر من خلال الفحص والتقييم					
9-	يقوم المراجع الداخلي بتقييم ومتابعة أداء إدارة المخاطر بشكل مستمر مع تقديم النصح لمجلس الإدارة عند اتخاذ قراراتها					
المحور الرابع: دور الرقابة الداخلية في مساعدة المراجع الداخلي على الحد من مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني						
2-	يساهم قسم الرقابة الداخلية من خلال تقديم البيانات للمراجع الداخلي وبالتالي المساعدة في زيادة فعالية إدارة المخاطر الإلكترونية.					
3-	من ميام المدقق الداخلي التحقق من مدى إنجاز الأهداف المخطط لها لإدارة المخاطر					
4-	تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقرير بعد الانتهاء من كل عملية تدقيق للمراجع الداخلي					
5-	يشمل تقرير التدقيق الداخلي التحسينات التي قامت بها الجهات محل الفحص بعد آخر عملية فحص.					
6-	تحتوي تقارير الرقابة الداخلية على توصيات ومقترحات للمراجع الداخلي.					
7-	يوجد في نظام الرقابة الداخلية إجراءات لتأكد من القيام بجميع أعمال وخوات المراجعة الداخلية.					
8-	يوجد اتصال مباشر بين الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية لتبادل البيانات والمعلومات					